



annd

Arab NGO Network
for Development

شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية

ديناميات الديون السيادية في المنطقة العربية

وضع الحقوق في صلب نقاشات الديون

حسن شري

أستاذ جامعي

المحتويات

4	مقدمة
6	واقع واتجاهات الديون السيادية في المنطقة العربية: نظرة عامة مقارنة
6	إجمالي الدين العام
8	الجوانب الخارجية للدين العام
11	تكوين الدين وخصائصه
11	الاحتياطيات والاقتراض الميسر
12	تركيبة الدين العام لدى الدائنين
13	تكوين الدين العام بالعملة
14	الديون وحقوق الإنسان في المنطقة العربية
14	الآثار على حقوق الإنسان
17	إعادة النظر في استدامة الدين: محدودية الإطار السائد
18	الاقتصاد السياسي للديون السيادية في المنطقة العربية
19	الديناميات المحلية للديون السيادية في بلدان عربية مختارة
22	الديناميكيات الدولية للديون السيادية: هيكل مالي دولي غير متكافئ
24	الخاتمة والطريق قدماً
26	المراجع
30	الملحق ١: الحدود الإرشادية لمخاطر السيولة مقابل الملاعة المالية (إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاستدامة ديون البلدان منخفضة الدخل)
31	الملحق ٢: ملخص ونقد لمبادرات مختارة لتخفيف أعباء الدين

الأشكال والأطر

6	الشكل ١: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
7	الشكل ٢: نسبة مدفوعات فوائد الدين العام إلى إيرادات الحكومة
8	الشكل ٣: نسبة مدفوعات فوائد الدين العام إلى الإنفاق على التعليم والصحة
9	الشكل ٤: نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
10	الشكل ٥: خدمة الدين العام الخارجي (%) من الصادرات) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع)، والبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ودول عربية مختارة.
11	الشكل ٦: إجمالي الاحتياطيات والديون الميسرة (%) من إجمالي الدين الخارجي) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع) والبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط
12	الشكل ٧: تركيبة الدين العام لدى الدائنين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء الدول ذات الدخل المرتفع)، 2010 مقابل 2023
13	الشكل ٨: تكوين العملة لديون الحكومة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء الدول ذات الدخل المرتفع)، 2023
16	الإطار ١: هل يمكن للتمويل المبتكر تحقيق نتائج ملموسة في مجالات الدين والمناخ والتنمية؟
21	الإطار ٢: تكلفة التفاصيل في لبنان
30	الجدول ١: عتبات الدين الخارجي لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي (PPG)



يولد كل كائن، حيث يولد، مدِيئاً للآلهة والقديسين والأباء والناس. إذا قدم المُرء ذبيحة، فذلك دين للآلهة منذ ولادته... وإذا تلا نصاً مقدساً، فذلك دين للقديسين... وإذا تمنى ذريعةً، فذلك دين للأباء منذ ولادته... وإذا قدم ضيافةً، فذلك دين للبشر.

— ساتاباتا براهمانا 6-1.1.7.12
(مقتبس في غراییر 2011، ص 43)

مقدمة

أحياناً كثيرة، قد يكون الدين العام، إذا تعاملنا معه بحذر، أداة مفيدة لتعزيز الصالح العام وحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. فالحكومات تفترض الأموال لأسباب مختلفة، بما في ذلك تمويل مشاريع البنية التحتية، وتحفيز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مواجهة حالات الطوارئ (UNDP 2020).

يمكن استخدام الدين العام خلال فترات الركود الاقتصادي، كسياسةٍ ماليةٍ معاكسٍ للدورة الاقتصادية لضخ السيولة في الاقتصاد، وتحفيز الطلب الكلي، ومساعدة الاقتصاد على التخفيف من الآثار السلبية للركود. وقد تجلى ذلك خلال الأزمة المالية 2007-2008، وكذلك خلال جائحة كوفيد-19، حيث زادت كثير من الحكومات من اقتراضها لتمويل حزم التحفيز التي ساعدت اقتصاداتها ومجتمعاتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية والصحية (Blanchard et al. 2010; IMF 2021). كما يمكنه لعب دور محوري في تعزيز المساواة بين الأجيال، على سبيل المثال، يمكن أن تُسفر الاستثمارات الممولة بالدين في البنية التحتية والصحة والتعليم، بالإضافة إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، عن آثار خارجية إيجابية كبيرة تعود بالنفع على الأجيال الحالية والمسلكية على حد سواء (Barro, 1979; Gramlich 1994).

ولكن، ينبغي الحذر من التبني السريع لمستويات الدين، فقد بلغ الدين العام¹ العالمي، الذي يشمل الدين الحكومي العام المحلي والخارجي، 102 ترiliون دولار أمريكي في عام 2024، أي ما يعادل حوالي 93% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بزيادة قدرها 5 ترiliونات دولار أمريكي عن عام 2023 (UNCTAD 2025). ومن المتوقع أن يرتفع إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030، متبايناً ذروة الجائحة ومزيداً بشكل كبير من احتياجات التمويل (IMF 2025). ويُمثل الدين العام المتتبقي بسرعة² عبئاً غير متناسب على العالم النامي.

اليوم، تستمر البلدان منخفضة الدخل وعديد من البلدان متوسطة الدخل بالمعاناة تحت أعباء الدين الثقيلة، مما يقوض قدرتها على تهيئة الظروف اللازمة لمعامل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية. ويتفاقم هذا التحدى بسبب الزيادة الحادة في احتياجات التمويل العالمية، سواء للاستجابة لسلسلة من الأزمات المعقّدة والمترابطة أو لتعزيز التنمية المستدامة والالتزامات المناخية. ووفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2023 (UNCTAD 2023)، تواجه البلدان النامية فجوة استثمارية سنوية تبلغ 4 ترiliونات دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وهي زيادة كبيرة عن تقديرات ما قبل الوباء البالغة 2.5 ترiliون دولار. وفي عام 2023، واجهت البلدان النامية عاماً ثانياً على التوالي من تدفق الموارد الصافية للخارج، حيث دفعت 25 مليار دولار أكثر في خدمة الدين للدائنين الخارجيين مما تلقته في المدفوعات الجديدة (UNCTAD 2025)، وهو نقل سلبي للموارد الصافية يشكل مخاطر جسيمة على التنمية وينقل العباء في النهاية إلى الناس. تتفاقم هذه الفجوة التمويلية الآخذة في الاتساع بسبب انخفاض تمويل المشاريع الدولية، فضلاً عن التحول العالمي في الإنفاق نحو العسكرية والدفاع، مما يواصل تحويل رأس المال بعيداً عن أولويات التنمية ويفاقم فجوة التمويل (UNGA 2024).

¹ الدين العام هو إجمالي الدين المستحق على الحكومة العامة وأو المركبة، كما هو موضح في إحصاءات الدين العام لسنة 2011 الصادرة عن صندوق النقد الدولي: دليل المعدّين.

² إلى حد كبير، يعود الانفصال الأخير في الدين العام إلى جائحة كوفيد-19، وال الحرب بين روسيا وأوكرانيا، مما أدى إلى سياسات مالية توسيعية، والتضخم، وإنفصال أسعار الفائدة، مما زاد من تكاليف الاقتراض للدول النامية. ومع ذلك، فإن انفصاله على المدى الطويل يعكس عوامل هيكلية بما في ذلك ضعف المؤسسات، وقيود الاقتصاد السياسي، والعقبات النظامية في البنية الاقتصادية العالمية.

بشكل عام، تعكس اتجاهات الدين العام في المنطقة العربية الأنماط العالمية. فقد ارتفع الدين العام بشكل حاد على مدار العقد الماضي، ليصل إلى 1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2022، أي حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي (UNCTAD 2025). وشكلت الدول متعددة الدخل، مثل الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس، ما يقرب من نصف هذا الإجمالي، حيث بلغ مجموع ديونها 699 مليار دولار أمريكي في عام 2022.³ ولا تزال الدول الأقل نمواً، بما في ذلك جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان واليمن، تواجه مخاطر كبيرة تتعلق بالديون على الرغم من استفادتها من بعض تخفيف أعباء الدين⁴ في وقت سابق من هذا العقد (UNCTAD 2023). كما ارتفعت تكاليف خدمة الدين مقارنة بال الصادرات والإيرادات الحكومية. وفي عام 2021، أنفق ما لا يقل عن نصف الدول العربية أكثر من 9.3% من صادراتها و9.4% من إيراداتها الحكومية على خدمة الدين الخارجي (UNCTAD 2023). وترتيد هذه الضغوط من قيود السيولة وتهدى من الموارد المتاحة للإنفاق التنموي.

وقد أثار ارتفاع مستويات الدين في المنطقة العربية مخاوف أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، بشأن استدامة الأوضاع المالية. وتحدد التزامات خدمة الدين المتزايدة من قدرة الحكومات على تمويل الخدمات العامة الأساسية وأولويات التنمية. وتهدد القيود المالية الناتجة بتعزيز التحديات الاجتماعية والاقتصادية، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى نهج أكثر استدامة وقائم على الحقوق لإدارة الدين، مدعوماً بتعاون دولي أقوى لحماية التنمية والاستقرار الاجتماعي، ودعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

تبث هذه الورقة في المشهد المتتطور للديون السيادية في المنطقة العربية، مُحللة الاتجاهات الرئيسية وتحديات الاستدامة مقارنةً بالأنماط العالمية. كما تُحلل محددات تراكم الدين في المنطقة، وتقدم نقداً قائماً على الحقوق لأطر تسوية الدين الدولية الحالية، وتستكشف مقارب بديلة تتجاوز الاستراتيجيات القائمة على التقشف. كما تؤكد الورقة على أهمية تعزيز الموارد المحلية في تحقيق نتائج مستدامة للدين، وتبذر دور المجتمع المدني في إرساء إطار عمل عالمي أكثر إنصافاً وفعالية لحكومة الدين.

ت تكون هذه الورقة البحثية من التالي. يستكشف القسم الثاني الاتجاهات الرئيسية للدين السيادي في المنطقة العربية مقارنةً بالأنماط العالمية، فُسليطاً الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجه استدامة الدين. ويبحث القسم الثالث آثار تراكم الدين على حقوق الإنسان، ويقدم نقداً قائماً على الحقوق والتنمية لأطر استدامة الدين الحالية. ثم يحلل القسم الرابع العوامل الرئيسية المُؤسية لارتفاع الدين، متناولاًً عوامل الاقتصاد السياسي المحلي والمحددات الخارجية، بما في ذلك الهيكل غير المتكافئ للنظام المالي الدولي. ويختتم القسم الأخير باستعراض الآثار الرئيسية على السياسات.

³ لا توجد أرقام محددة منذ تختلف لبنان عن سداد ديونه السيادية في عام 2020، ولكن وفقاً للمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (2025)، فإن إضافة لبنان ستزيد الإجمالي إلى حوالي 800 مليار دولار أمريكي.

⁴ في عام 2021، ألغى حوالي 90% من ديون السودان، أي ما يعادل حوالي 50 مليار دولار أمريكي (إيسكوا 2023)، بينما استفادت جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا واليمن من تعليق مؤقت لخدمة ديونها بموجب مبادرة تعليق خدمة الدين بين آيار/مايو 2020 وكانون الأول/ديسمبر 2021 (الأونكتاد 2025).

واقع واتجاهات الديون السيادية في المنطقة العربية: نظرة عامة مقارنة

تواجه عدّة دول عربية مستويات ديون مرتفعة وغير مستدامة، تتفاهم بفعل تحديات إقليمية متعددة الجوانب. وتشمل هذه التحديات بطء التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد19، ومحدودية الدين المالي، والخدمات الجيوسياسية، وزيادة الإنفاق العسكري. ووفقاً لتقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020)، فإن تأثير هذه الصدمات على تراكم الديون فوري وشديد، مع آثار سلبية محتملة طويلة الأجل نظراً للطبيعة الهيكلية للمشكلة. وتجلى الحالة الدرجة لاستدامة الدين في مؤشرات الاقتصاد الكلي المتعلقة بالديون السيادية، سواء من حيث مستوياتها أو مساراتها بمرور الوقت.

إجمالي الدين العام

تعكس التوقعات العامة للدين في المنطقة في ارتفاع وتزايد نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2010.

الشكل 1: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

(ب) تطور نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب دول عربية مختارة، 2010-2024

(أ) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة والبلد، 2024



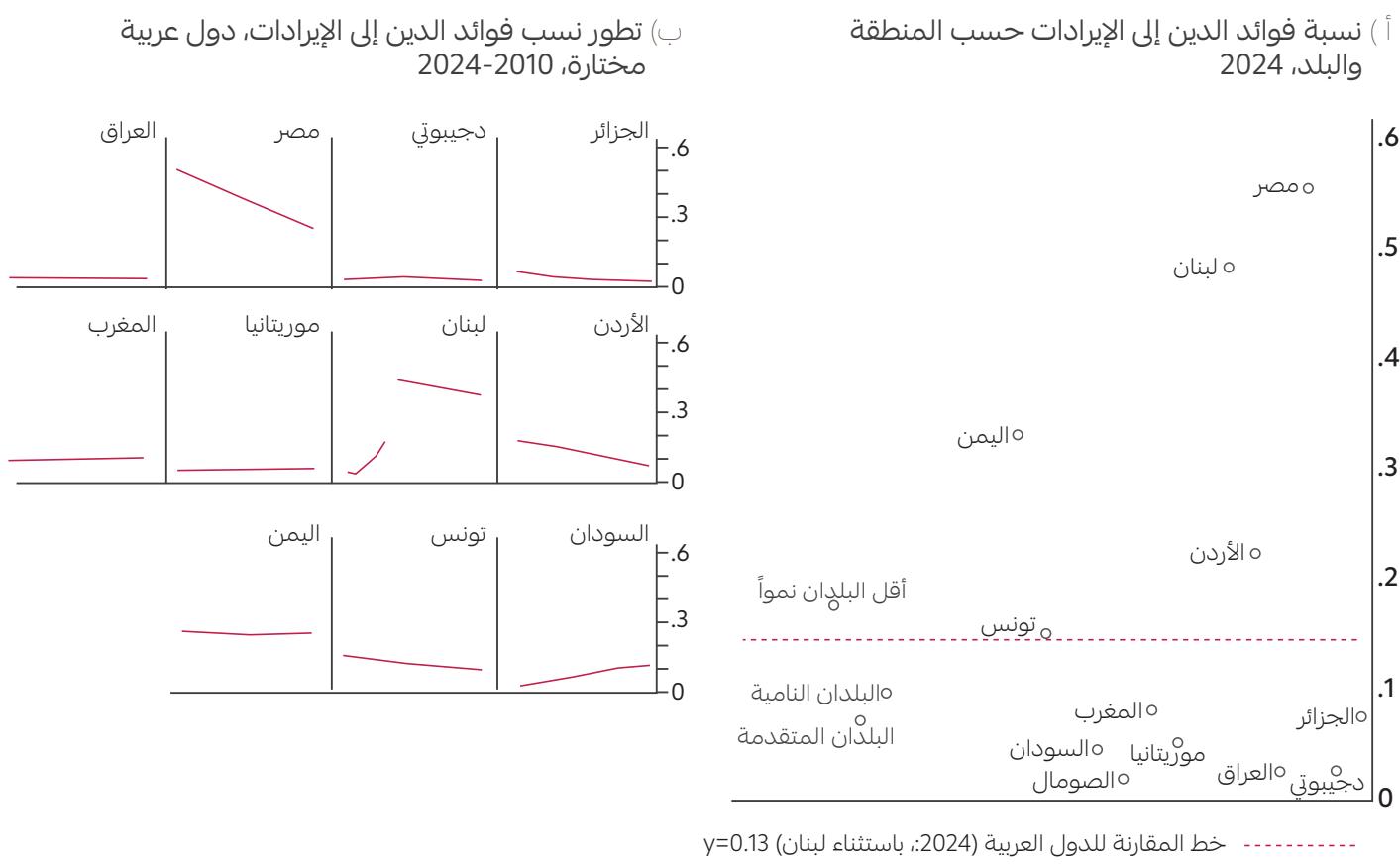
المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات من الأونكتاد (2025)، قاعدة بيانات عالم الدين. المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات من الأونكتاد (2025)، قاعدة بيانات عالم الدين.

في عام 2024، كان متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية أعلى من مثيله في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، ولكنه كان أقل من مثيله في البلدان

المتقدمة.⁵ كما هو موضح في الشكل 1أ. ومنذ عام 2010، زادت هذه النسبة، في المتوسط، في العديد من البلدان العربية مثل الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب والسودان وتونس واليمن (الشكل 1ب). ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى احتياجات التمويل، وركود تعينة الإيرادات المحلية، وبيئة عالمية من أسعار الفائدة المنخفضة على مدى العقد الماضي.

وقد صاحب ارتفاع نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي زيادة في التزامات خدمة الدين. ويوضح الشكل 2 أنه في عام 2024، تجاوز متوسط نسبة مدفوعات فوائد الدين العام إلى الإيرادات في المنطقة العربية مثيلتها في كل من البلدان النامية والمتقدمة. ويوضح الشكل 2 بشكل أكبر كيف تطورت هذه النسبة في بلدان عربية مختارة⁶ منذ عام 2010. فقد زادت بشكل مطرد خلال هذه الفترة، وخاصة في الجزائر ومصر والأردن ولبنان.

الشكل 2: نسبة مدفوعات فوائد الدين العام إلى إيرادات الحكومة



المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات من الأونكتاد (2025)، قاعدة بيانات عالم الديون.

5 لا تشير نسب الدين العام المرتفعة في الدول المتقدمة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ضعف القدرة على تحمل الدين بالضرورة. فهـي غالباً ما تعكس تطور الأسواق المالية وسهولة الحصول على الائتمان، مما يسهل الاقتراض. كما تتمتع الدول المتقدمة بقدرة أكبر على إدارة وخدمة الدين، إذ أن جزءاً كبيراً من دينها العام محلي، مستحق لمواطنيها ومؤسساتها، ومُفقر عادةً بالعملة المحلية.

6

تعزيز القابلات الحادة في اليمن إلى التحديولات الجذريّة في إيرادات المرتبطة بالنزع إلى حد كبير، وزيادة المتأخرات، وتدهور المساعدات المتقطعة، والتي تسبّب مجتمعة في تقلبات مفاجئة في نسب الدين ذات الصلة خلال فترات مختلفة خلال الفترة 2010-2024. على النقيض من ذلك، يبني الانتهاء النزولي المستمر في السودان بشكل رئيسي من تراكم المتأخرات (مع عدم سداد معظم الفوائد فعلًا)، ومؤخرًا من التغليق المؤقت لخدمة الدين بعد الخطوات الأولى المتعلقة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي توقفت لاحقًا بعد صراع تشرين الأول /أكتوبر 2021، مما أدى إلى تجميد حزء كبير من تخفيف عبء الديون المتوفّع.

أدى ارتفاع مدفوعات الفوائد في المنطقة إلى تقليل ميزانيات قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة. وكما يوضح الشكلان 3 و3ب أدناه، بلغ متوسط مدفوعات الفوائد في الدول العربية في عام 2024 أكثر من 54% من الإنفاق على التعليم، وهو ما يفوق بكثير متوسط الإنفاق في الدول النامية. وفي لبنان ومصر والأردن، خصصت الحكومات لخدمة الدين أكثر من التعليم.

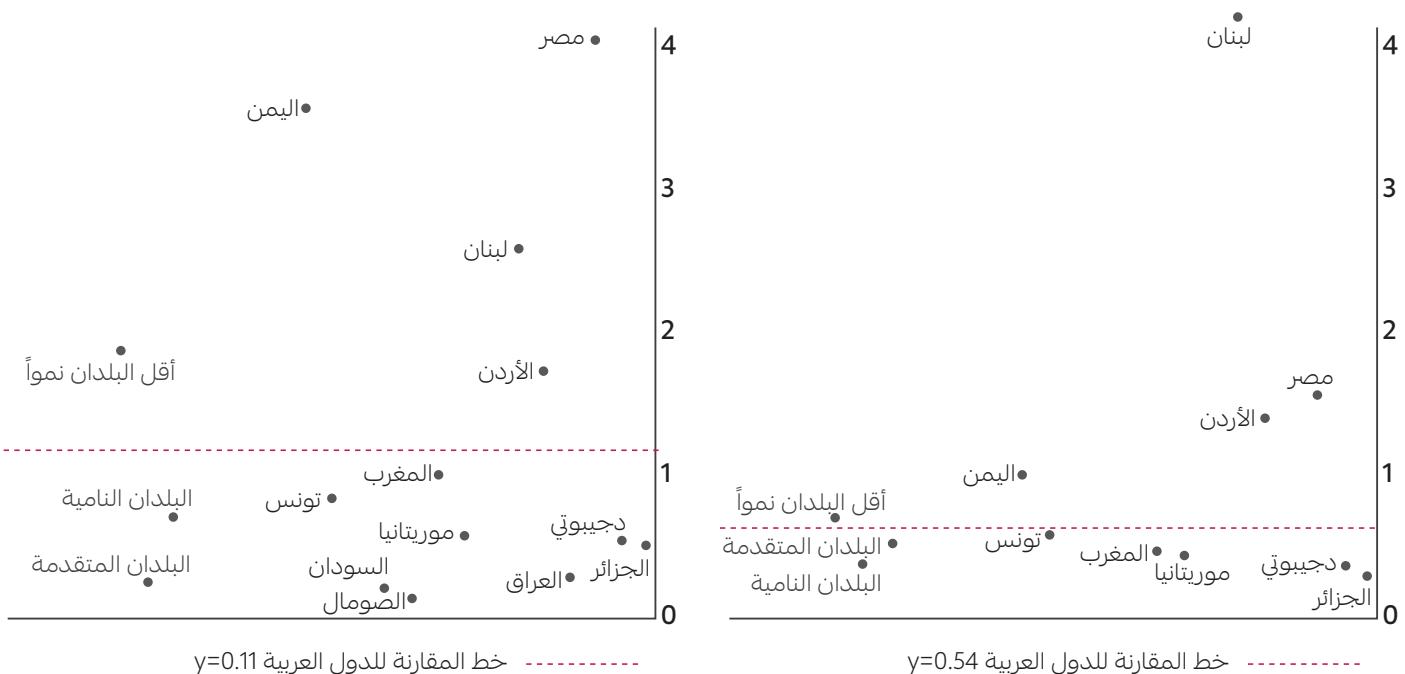
وتبدو الصورة أكثروضوحاً في مجال الصحة: فقد تجاوز متوسط مدفوعات الفوائد 110% من الإنفاق الصحي، حيث خصصت كل من لبنان ومصر والأردن واليمن مبالغ أكبر لخدمة الدين مقارنة بالخدمات الصحية.

وهذا يثير مخاوف جدية من أن أعباء الدين المتزايدة تحول الموارد العامة الشحذة عن التنمية البشرية، مما يخاطر بقدرة الدول على تلبية احتياجات شعوبها على نحو كافٍ.

الشكل 3: نسبة مدفوعات فوائد الدين العام إلى الإنفاق على التعليم والصحة

ب) نسبة مدفوعات الفوائد إلى الإنفاق التعليمي حسب المنطقة والبلد، 2023

أ) نسبة مدفوعات الفائدة إلى الإنفاق التعليمي حسب المنطقة والبلد، السنة الأخيرة

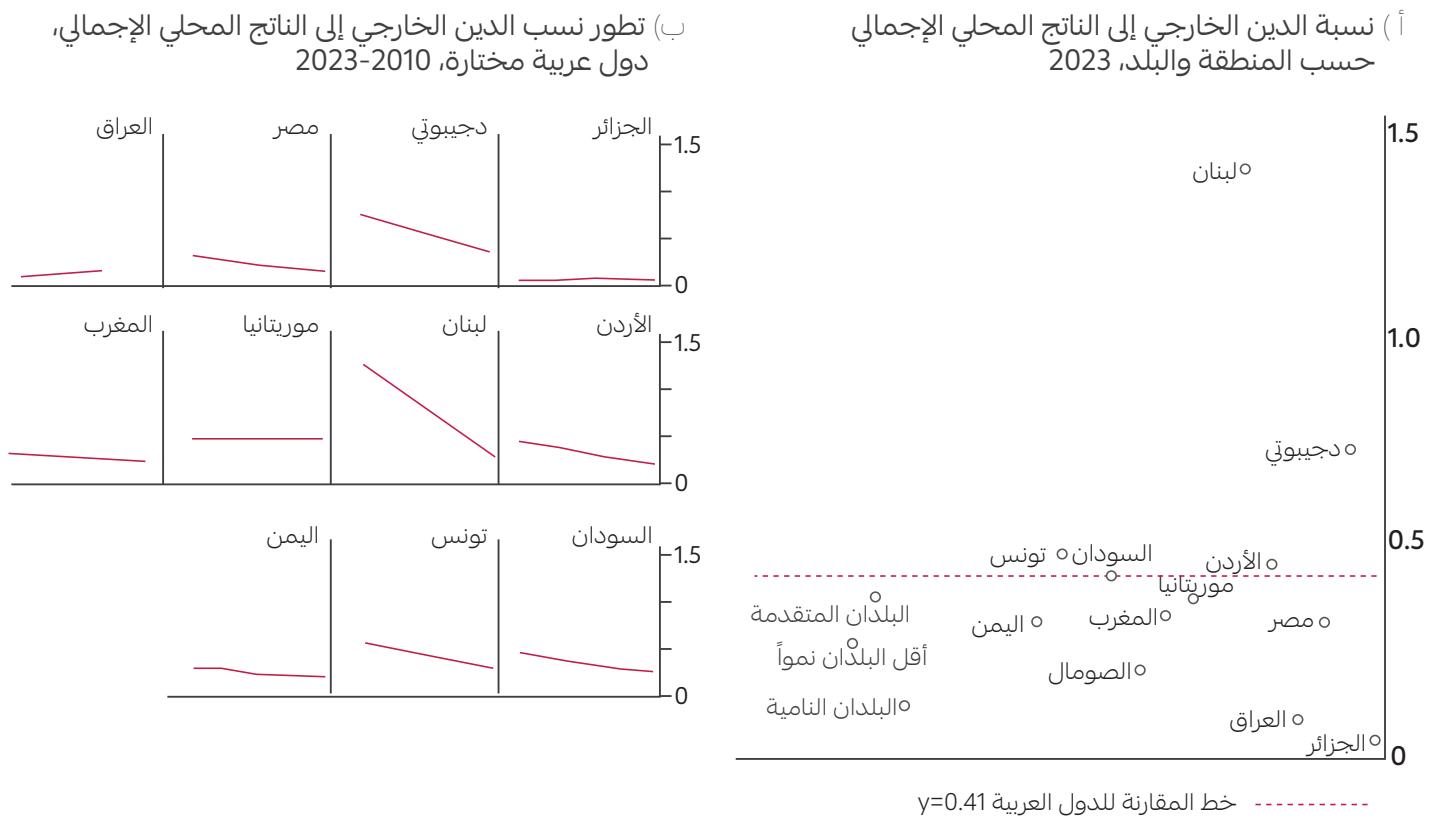


المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات من الأونكتاد (2025)، قاعدة بيانات عالم الدين.

الجوانب الخارجية للدين العام

للدين العام آثار أوسع نطاقاً على الاستقرار الاقتصادي للدولة، بما في ذلك الالتزامات تجاه الدائنين الأجانب التي قد تؤثر على الوصول إلى الأسواق المالية العالمية (ألينييه وكيسيلر، 2022؛ ألينييه وأخرون، 2023). إضافةً إلى ذلك، يكون تأثير الدين الخارجي أكثروضوحاً خلال الأزمات الاقتصادية، حيث قد تواجه الدول صعوبة في الوفاء بالتزاماتها بالعملة الأجنبية، مما قد يؤدي إلى التخلف عن السداد وزيادة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الشكل 4: نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات من الأونكتاد (2025)، قاعدة بيانات عالم الدين.

في عام 2023، تجاوز متوسط نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية نظيره في جميع فئات التنمية الثلاث (الدول النامية والأقل نمواً والبلدان المتقدمة)، كما هو موضح في الشكل 4. أعلاوة على ذلك، يوضح الشكل 4 بـ أن نسب الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت ترتفع في المتوسط على مدى العقد الماضي في جيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب والسودان وتونس واليمن. ويسلط هذا الاتجاه التصاعدي الضوء على احتياجات السيولة الخارجية المتزايدة في المنطقة. ووفقاً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرق آسيا (UNESCWA, 2021)، افترضت مصر والأردن وتونس⁷ مجتمعة أكثر من 10 مليارات دولار في عام 2020 بموجب آليات الإقراض قصيرة ومتوسطة الأجل لصندوق النقد الدولي لتلبية متطلبات السيولة الخارجية العاجلة للواردات.

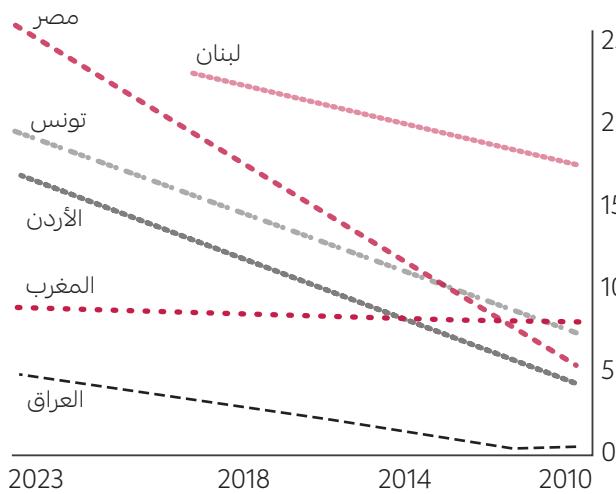
ومن المؤشرات⁸ الشائعة الأخرى خدمة الدين الخارجي نسبةً إلى الصادرات، والتي تُستخدم كمؤشر لتقييم مخاطر السيولة في أي بلد (صندوق النقد الدولي، 2018). ويقدم تحليل مسارها رؤى قيمة دول تحديات السيولة المتطرفة التي تواجه الاقتصادات العربية.

قطعت تونس مؤخراً علاقتها مع صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى قطع كامل لعلاقة استمرت لعقود.

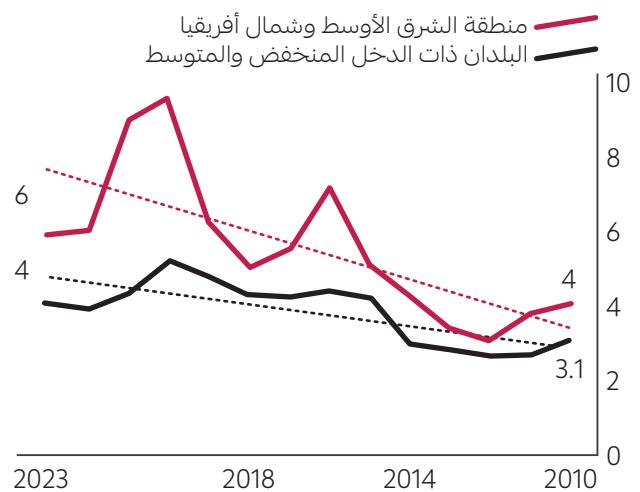
يدرج هذا المؤشر ضمن إطار استدامة ديون البلدان منخفضة الدخل (LIC-DSF) المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي يعتمد على عدة مؤشرات تُحسب رئيسية ذات عيوب محددة تجعل هذه المؤشرات كنظام تسيير لاستدامة الدين، وتتساعد في تحديد ما إذا كان الخطير ناتجاً عن مشاكل في السيولة أو الملاعة المالية. وتزد هذه العيوب في الجدول 1 بالملحق 1.

الشكل 5: خدمة الدين العام الخارجي (%) من الصادرات) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع)، والبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ودول عربية مختارة.

ب) خدمة الدين الخارجي: بلدان عربية مختارة، 2010-2023



أ) خدمة الدين الخارجي: مقارنة بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، 2010-2023



المصدر: حسابات المؤلف استناداً إلى بيانات من الأونكتاد (2025)، قاعدة بيانات عالم الديون.
ملاحظة: يوضح الشكل 4-ب اتجاهات خدمة الدين العام الخارجي العام والمضمون حكومياً (PPG) (%) من الصادرات للفترة 2010-2023 في دول عربية مختارة، مما يشير إلى اتجاه التغير دون أن يعكس بيانات دقيقة. بالنسبة لليبيا، يعكس هذا الاتجاه بيانات حق عام 2019؛ حيث تخلف لبنان عن سداد دينه في عام 2020، وتوقف عن خدمة ديونه الخارجية (سندات اليورو) منذ ذلك الحين.

شهدت المنطقة على مدى العقد الماضي زيادة كبيرة في التزامات خدمة الدين. وكما هو موضح في الشكل 5أ، ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي، المقاسة كنسبة من الصادرات، من حوالي 4% في عام 2010 إلى 6% في عام 2023. وهو ما يتوافق مع معدل نمو سنوي مركب قدره 3.06%. وهذه الزيادة أكثر وضوحاً بشكل ملحوظ مما هي عليه في البلدان منخفضة ومتعددة الدخل، حيث ارتفعت النسبة من 3.1% إلى 4% خلال نفس الفترة، مما يعكس معدل نمو سنوي مركب قدره 1.99%.

ويظهر نمط مماثل في ست دول عربية مختارة، بما في ذلك مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب وتونس. وكما هو موضح في الشكل 5ب، اتبع متوسط خدمة الدين العام الخارجي كنسبة من الصادرات مساراً تصاعدياً بين عامي 2010 و2023، مما يعكس ارتفاعاً مطرداً في التزامات خدمة الدين عبر هذه الاقتصادات.

هناك جانبان مهمان يتعلقان بزيادة الدين الخارجي وخدمته. أولاً، يدل هذا على الاعتماد على الدائنين الأجانب، سواءً كانوا رسميين أو خاصين، مما قد يقوض السيادة المالية للبلاد بسبب الشروط المحتملة التي يفرضها هؤلاء المقرضون. ثانياً، غالباً ما يكون الدين الخارجي مقوماً بالعملات الأجنبية، مما يزيد من تعرض البلاد لمخاطر سعر الصرف؛ فإذا انخفضت قيمة العملة المحلية، ترتفع تكلفة سداد الدين الخارجي. إضافةً إلى ذلك، قد ينذر ارتفاع الدين الخارجي بأزمات ديون وشيكة لبعض هذه الدول لأسباب تتجاوز السيادة المالية ومخاطر سعر الصرف. تشمل هذه الأساليب ارتفاع عبء خدمة الدين،⁹ وغياب الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتقويض الوصول إلى أسواق رأس المال.

⁹ تشير خدمة الدين (PPG) إلى مجموع أقساط سداد أصل الدين وفوائد بالعملة أو السلع أو الخدمات على الدين العام طويل الأجل والديون الخاصة طويلة الأجل المضمونة من الحكومة.

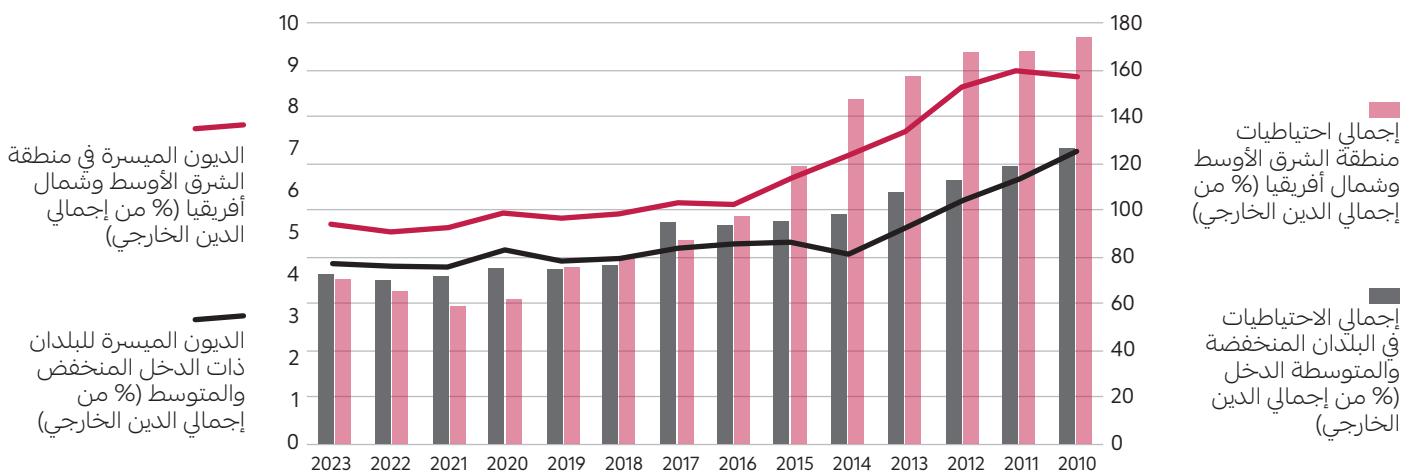
ومع نمو الدين الخارجي، تزداد تكلفة خدمته. بالنسبة للدول العربية ذات الدين المحدود، مثل لبنان ومصر والأردن، فإن عبء خدمة الدين المتزايد يشير إلى نقص السيولة، أي نقص الأصول السائلة للاوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل. وفي حالة لبنان، فإنه يشير إلى الإعسار بسبب الأزمة المالية العميقية التي تعاني منها البلاد. يمكن أن يؤدي هذا العبء إلى ازدياد الإنفاق العام الأساسي على البنية التحتية والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، مما يجعل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أكثر صعوبة. ويمكن أن يؤدي هذا إلى استياء عام وعدم استقرار اجتماعي واقتصادي.علاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر المستويات المرتفعة من الدين الخارجي على التصنيف الأئماني للدولة، مما يجعلها أكثر تكلفة وصعوبة في الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية. سيطلب المستثمرون الذين يوافقون على إقراض هذه الدول أسعار فائدة أعلى بسبب تصورهم لارتفاع خطر التخلف عن السداد، مما يزيد من تكلفة الاقتراض ويفاقم وضع الدين.

تكوين الدين وخصائصه

الاحتياطيات والاقتراض الميسر

يتضمن تقييم قدرة أي دولة نامية على إدارة ديونها الخارجية تحليل احتياطياتها الأجنبية¹⁰ وأقتراضاها الميسّر¹¹ كنسبة مئوية من إجمالي الدين الخارجي. وتشير النسبة الأعلى من الديون الميسّرة وإجمالي الاحتياطيات عموماً إلى قدرة أقوى على خدمة الدين وتتجنب أزمات السيولة.

الشكل 6: إجمالي الاحتياطيات والديون الميسّرة (%) من إجمالي الدين الخارجي) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع) والبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط



المصدر: حسابات المؤلف بناءً على بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الدين الدولية التابعة للبنك الدولي.

ومع انخفاض حصة القروض الميسّرة في إجمالي الدين الخارجي على مدى العقد الماضي، تغير نمط الاقتراض في. وكما هو موضح في الشكل 6، فإن هذا الانخفاض واضح بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع)، حيث انخفضت النسبة من 9% في عام 2010 إلى 5% في عام 2023. وهذا الانخفاض أكثر حدة مما هو عليه في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث انخفضت النسبة من 7% إلى 4% خلال الفترة نفسها.

10 تكون الاحتياطيات الإجمالية من النقد الأجنبي والذهب وحقوق السحب الخاصة، مما يشير إلى قوّة الدولة في إدارة الدين الخارجي والمرورنة الاقتصادية.

11 تتضمن الديون الميسّرة فرضاً بشروط مواتية، مثل أسعار الفائدة المنخفضة وفترات السداد الممتدة، والتي تقدمها في كثير من الأحيان المؤسسات الدولية أو البلدان المتقدمة.

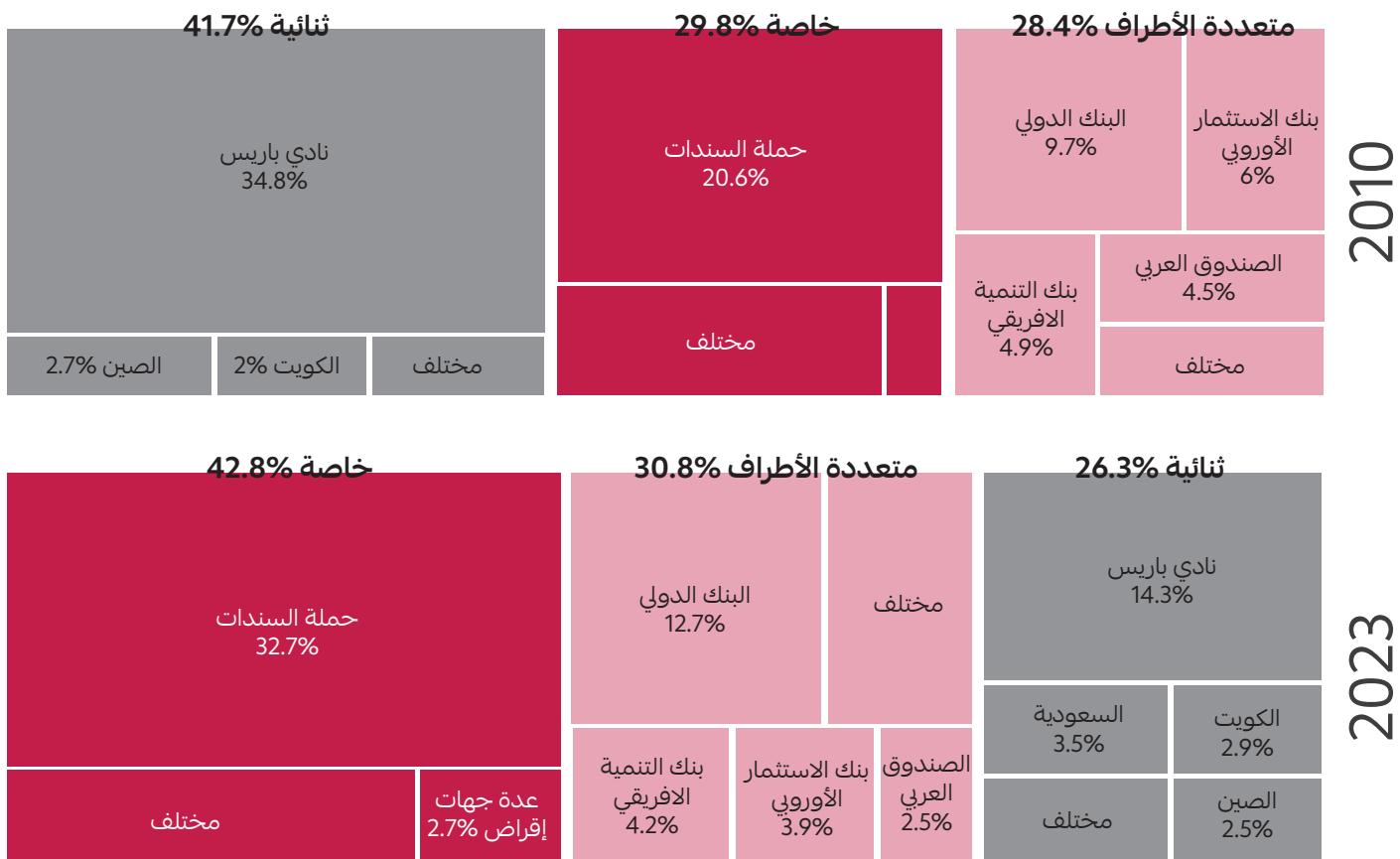
ويظهر اتجاه مماثل في إجمالي الاحتياطيات كنسبة مئوية من الدين الخارجي، حيث انخفضت من 71% إلى 174% في المنطقة، مقارنة بانخفاض من 72% إلى 126% في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

تشكل هذه التحولات تحديات خطيرة لقدرة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على إدارة الديون دون تعريض قدرتها على تمويل التنمية ودعم الحقائق الاقتصادية والاجتماعية للخطر. إن الاعتماد على الاقتراض الأكثر تكلفة بدلاً من التمويل الميسر يزيد من أعباء الديون، بينما يضعف تقلص الاحتياطيات القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية والوفاء بالتزامات الديون. كما ينذر الضغط المالي الناتج عن ذلك بفرض تدابير تقشفية، مع تخفيضات في الخدمات الاجتماعية تؤثر بشكل غير مناسب على الفئات السكانية الضعيفة، وتعمق الفقر، وتحل محل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

تركيبة الدين العام لدى الدائنين

اتسمت زيادة الدين الخارجي في الدول العربية خلال معظم العقود الماضية باتجاه ملحوظ: ارتفاع كبير في حصة الديون المستحقة للدائنين من القطاع الخاص، إلى جانب انخفاض حصة الديون المستحقة للدائنين الشائين، وخاصة نادي باريس. ويوضح ذلك في الشكل 7 أدناه.

الشكل 7: تركيبة الدين العام لدى الدائنين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء الدول ذات الدخل المرتفع)، 2023 مقابل 2010



المصدر: حسابات المؤلف بناءً على بيانات إحصاءات الدين الدولي التابعة للبنك الدولي.

تعكس هذه الديناميكية، التي تميز بتنامي دور الدائنين من القطاع الخاص على حساب الدين الرسمي، أجندة تمويل عالمية أوسع نطاقاً، والتي شددت، منذ أجندة عمل أديس أبابا (AAAA) عام 2015، على تعبئة موارد القطاع الخاص لسد فجوة تمويل التنمية.

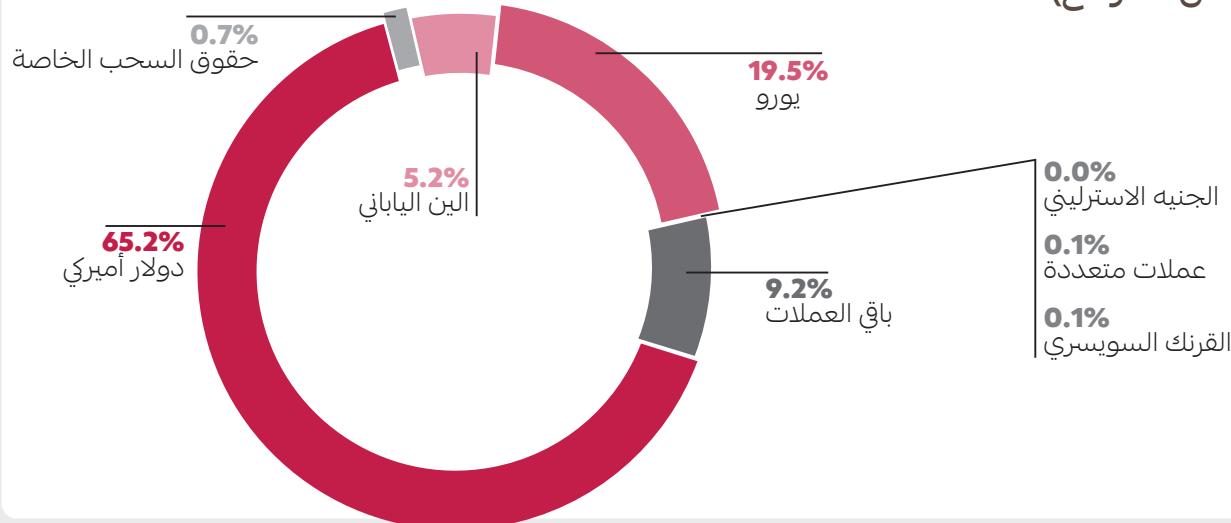
في حين تُبرز هذه الأجندات قيمة الاستفادة من التمويل الخاص، فإنها تثير أيضاً تساؤلات حول كيفية موازنة الحاجة إلى رأس المال مع مخاطر الدين الخاص، بما في ذلك التعرض لتقلبات السوق وغياب الشروط الميسّرة أو المرنة للدول النامية (انظر الشكل 6). قد تُترك الدول المفترضة عرضةً لتقلبات السوق، نظراً لحساسية الدين الخاص الشديدة لظروف السوق ومعنويات المستثمرين، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وتکاليف خدمة الدين. يشير ستيفن لورشيد (2020) إلى أن الدائنين من القطاع الخاص غالباً ما يسحبون استثماراتهم عند أول بادرة للصدمات أو الأزمات، مما يُسبب ضغطاً على العملات المحلية ويؤدي إلى انخفاض قيمتها.

ومن دواعي القلق الأخرى أن الدين الخاص ينطوي عموماً على آجال استحقاق أقصر، مما قد يفاقم تحديات إعادة التمويل ويسبب ضغوطاً على السيولة. قد تل JACK الحكومات التي تواجه ضائقة مالية إلى آجال استحقاق أقصر للإشارة إلى مصداقية الإصلاحات (Missale and Blanchard, 1994). ومع ذلك، وكما يوضح تشين وآخرون (2019)، فإن هيكل استحقاق الدين بالغ الأهمية لأن الدين قصيرة الأجل، المعرّفة بأنها تستحق خلال عام واحد، تزيد من احتمالية مخاطر تجديد الدين¹² عند تدهور الأوضاع الاقتصادية أو حدوث صدمات عالمية. وأخيراً، غالباً ما يتعدد الدائنين من القطاع الخاص في تقديم شروط مرنة أو الانحراف في إعادة هيكلة، مما قد يقيّد قدرة الدولة على اعتماد التدابير السياسية اللازمة في فترات الضائقة (Lee 2020).

تكوين الدين العام بالعملة

يكون مصدر آخر للضعف في تكوين الدين الخارجي في المنطقة، حيث ستكون نسبة 85% تقريباً منه مقومة بالدولار الأمريكي واليورو في عام 2023، كما هو موضح في الشكل 8 أدناه.

الشكل 8: تكوين العملة لديون الحكومة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء الدخل المرتفع)، 2023



المصدر: حسابات المؤلف بناءً على بيانات إحصاءات الدين الدولية التابعة للبنك الدولي.

¹² مخاطر تجديد الدين هي مخاطر مرتبطة بإعادة تمويل الدين مع اقتراب موعد استحقاقه. في هذا السياق، يتم تحويل التزام الدين إلى دين جديد، عادةً بأسعار فائدة أعلى. وقد أظهرت دراسات عديدة وجود علاقة وثيقة بين ارتفاع مستويات الدين قصيرة الأجل وزيادة وتباطأ الأزمات المالية (Eichengreen & Hausmann 1999; Rodrik & Velasco 2000; Tirole 2003; Brunnermeier 2009; Jeanne 2009; Raddatz 2010; Rose & Spiegel 2011; Gourinchas & Obstfeld 2012; Lane & Milesi-Ferretti 2012).

تُشكّل هيمنة الديون الخارجية المفقرة بالعملات الأجنبية نقطة ضعف بنوية للدول العربية، مما يقوّض استدامة الدين وآفاق التنمية المستدامة. وتبرز قضيتان رئيسيتان:

أولاً، يعرّض هذا الوضع هذه الدول لتقلبات أسعار الصرف. فعندما تختفي قيمة العملات المحلية، ترتفع تكاليف خدمة الدين، مما يزيد من خطر دوامة الديون¹³ ويُجبر الحكومات على اقتراض المزيد للفاء بالتزاماتها. وهذا يُحول الموارد الشحيحة بعيداً عن الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والعمل المناخي، وهي قطاعات أساسية لـإعمال حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً، يقلّص ارتفاع مستويات الديون بالعملات الأجنبية الحيز السياسي المتاح للحكومات والبنوك المركزية. فبدلًا من التركيز على البطالة والفقر واللامساواة وتحديات المناخ، قد يتضطر السلطات إلى إعطاء الأولوية لاستقرار سعر الصرف من أجل إدارة عمليات السداد. وتحدّ هذه الديناميكية من قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والبيئية، وتلقي بعبء التكيف على المواطنين.

الديون وحقوق الإنسان في المنطقة العربية

الآثار على حقوق الإنسان

غالباً ما يأتي سداد الديون في عديد من البلدان النامية على حساب حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الغذاء والصحة والتعليم والسكن اللائق والعمل (Stephen 2008; Lumina 2013). ووفقاً للتقرير الأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة (2024) (UN)، يعيش حوالي 3.3 مليار شخص في بلدان يتجاوز فيها الإنفاق الحكومي على مدفوعات الفوائد الإنفاق على الصحة أو التعليم. وهذا يشير إلى أنّ أعباء الديون الثقيلة وخدمة الديون غالباً ما تحوّل الموارد بعيداً عن الخدمات الاجتماعية الأساسية، مما يعيق قدرة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على تعزيز التنمية المستدامة وطموحاتها المناخية. ويتبّع الوضع في المنطقة العربية نمطاً مشابهاً، حيث تُنشئ الديون السيادية ظروفاً تُقيّد آفاق التنمية وتهدّد بتقويض قدرة البلدان على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الحق في التنمية.

ويؤدي تزايد التزامات خدمة الديون بين الدول العربية إلى تقويض الملكية الوطنية لاستراتيجيات التنمية، وهو أمر جوهري للحق في التنمية. فالملكية الحقيقة تتطلب أن تكون الحكومات قادرة على تصميم وقيادة الاستراتيجيات بحرّية بناءً على احتياجات مجتمعاتها، وخاصة الفئات الأكثر ضعفاً. إلا أن الاعتماد المزمن على المساعدات والمديونية الثقيلة يُضعفان هذا الاستقلال. فكثيراً ما تُجبر الدول المديونة على قبول شروط صارمة مرتبطة بالقروض الجديدة أو تخفيف أعباء الديون، بما في ذلك خصخصة الشركات المملوكة للدولة، وخفض الإنفاق، وتحديد سقف للأجور، ورسوم استخدام الخدمات الأساسية، ومجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية.

¹³ دوامة الديون هي عندما تؤدي تكاليف خدمة الديون المتراكمة إلى مزيد من الاقتراض لسداد الديون القائمة، مما يزيد من أعباء الديون باستمرار.

يؤثر تقلص الحيز المالي للاستثمار العام في الخدمات الأساسية بشكل غير متناسب على النساء، ويعزز أوجه اللامساواة القائمة بين الجنسين، حيث غالباً ما يصاحب تزايد التزامات خدمة الديون إجراءات تقشفية تُقلل الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية، وهي أمور أساسية لرفاهية المرأة (Sibeko 2022). وهذا ضار بشكل خاص في منطقة بلغت فيها مشاركة الإناث في القوى العاملة 19% فقط في عام 2021 مقارنة بمتوسط عالمي قدره 47% (Sherry et al. 2023). وحيث تؤدي النساء أعمال رعاية غير مدفوعة الأجر أكثر بخمس مرات تقريباً من الرجال (Kaboub and Elajmi 2024). كما يزيد تقليص القطاع العام من تقييد فرص العمل، لا سيما بالنظر إلى الدور التاريخي للقطاع العام كجهة توظيف رئيسية للنساء في المنطقة. وتقع هذه الآثار بشكل أكبر على النساء الريفيات والأمهات العازبات والأسر التي تعولها نساء، مما يعمق ضعفهن الاقتصادي والاجتماعي. وفي المناطق المتضررة من الحرب، تتضاعف هذه الآثار، حيث تواجه النساء نقاط ضعف مركبة بينما يظللن مستبعادات إلى حد كبير من الاستجابات السياسية.

وهذا يثير سؤالاً مهماً: هل ينبغي فهم الديون السيادية على أنها قضية حقوق إنسان بدلًا من كونها قضية اقتصادية فحسب، بالنظر إلى تأثيرها العميق على حقوق الناس ورفاههم؟ تختلف وجهات نظر الدول المتقدمة والنامية حول هذه المسألة، حيث تعارض الدول المتقدمة (الدائنة) عموماً نظر هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في تأثير الديون الخارجية على إعمال حقوق الإنسان. وتجادل هذه الدول بأن هذه الهيئات ليست الجهات «المناسبة» لمعالجة مشكلة الديون (Lumina 2013).

يتعارض هذا الموقف مع مبدأ أن جميع حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، وعالمية، ومتراصة. ويؤكد إعلان الحق في التنمية على الأهمية المتساوية للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التنمية. وتعود التزامات الدول المتعلقة بحقوق الإنسان ذات صلة في سياق الديون الخارجية، وقد يكون لضمان حقوق الإنسان الأساسية الأولوية على خدمة الديون، لا سيما عندما تعيق مدفوعات الديون إعمال هذه الحقوق. ولا تزال هناك فجوات كبيرة في مجال حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك ملايين الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال، ونقص فرص الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي.

هل يمكن للتمويل المبتكر تحقيق نتائج ملموسة في مجالات الدين والمناخ والتنمية؟

يروج للتمويل المبتكر بشكل متزايد كوسيلة لمواجهة التحديات المستمرة في تعبئة الموارد لتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في الحالات التي تكون فيها خيارات التمويل التقليدية غير كافية أو مُتعذّرة أو آخذه في التناقض (UNESCWA 2021, 2022a; ECA & UNESCWA 2025). يتراكز هذه المقاربة على استخدام أدوات الدين، مثل مبادرات الدين بالمناخ، والتمويل المختلط، والسنادات المواضيعية أو المرتبطة بالاستدامة، بما في ذلك السنادات البيئية والاجتماعية وسنادات الحكومة (ESG)، للمساعدة في سد فجوات التمويل والاستفادة من مصادر رأس مال جديدة.

ووفقاً للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (2025)، تتطور أسواق التمويل المستدام العالمية لتلبية الطلب المتزايد على الاستثمارات المُتوافقة مع المناخ وأهداف التنمية المستدامة، وتوسيع لتشمل أدوات مثل السنادات الخضراء والاجتماعية وسنادات الاستدامة والسنادات المرتبطة

بالاستدامة (GSSS)، ومبادلات الدين بالمناخ/أهداف التنمية المستدامة، وآليات التمويل المختلط. يجادل المدافعون بأنه عندما تُدعم هذه الأدوات بأطر عمل موثوقة وتنماش مع معايير رابطة أسواق رأس المال الدولية (ICMA)، وهي المبادئ التوجيهية الطوعية الرائدة للتمويل المستدام، فإنها قادرة على دشن رأس المال الخاص مع تعزيز نزاهة السوق وقابلية المقارنة.

لكن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان والديون والعدالة المناخية تُحذر من أن أدوات التمويل المبتكرة لا تقدم سوى تخفيف محدود لأعباء الدين مقارنةً بعمليات إعادة الهيكلة الشاملة أو الإلغاء (Debt Justice 2023: Standing 2023). وهي تنظر إلى هذه الأدوات كجزء من عملية التمويل الأوسع للتنمية، والتي غالباً ما ت Howell الموارد العامة الشحيحة لقليل مخاطر المستثمرين من القطاع الخاص (Gabor 2018). وتعيق طبيعتها المعقدة والمترددة، والتي تعج بالمتطلبات المتخصصة، المجتمع المدني وصانعي السياسات من فهم آلية عملها بشكل كامل، مما يحد من النقاش المستثير حول آثارها على حقوق الإنسان. وتشمل المخاوف التضليل البيئي - تقديم الأدوات على أنها أكثر استدامة من جذب المستثمرين - والإضافة إلى الديون غير المستدامة أصلاً في بلدان الجنوب العالمي، مما يتيح نقل الثروة إلى أصحاب الريع في بلدان الشمال العالمي.

في المنطقة العربية، كان من المقرر أصلاً أن تُصدر مصر أول سندات خضراء سيادية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، لكنها جذبت طلبات اكتتاب بلغت قيمتها الإجمالية 4.93 مليار دولار أمريكي، مما دفع الحكومة إلى زيادة قيمة السند بنسبة 50% ليصل إلى 750 مليون دولار أمريكي (Standing 2023). وقد أثار هذا تساؤلات حول ما إذا كان الاقتراض الإضافي مبرراً حقاً لاحتياجات تمويل التنمية المستدامة، وسلط الضوء على المخاطر الأوسع نطاقاً لسندات الحكومة البيئية والاجتماعية وال المؤسسية، بما في ذلك إمكانية الإفراط في الاقتراض مدفوعاً بالطلب القوي من المستثمرين والمصالح المكتسبة لمقدمي الخدمات المالية والوسطاء، في الأردن وتونس وموريتانيا. أعربت منظمات المجتمع المدني عن مخاوفها بشأن برامج مقايضة الديون المقترحة المتعلقة بالمناخ/أهداف التنمية المستدامة قيد التطوير حالياً. وخلصت دراسة «عدالة الديون» (2025) إلى أن مثل هذه المقاييس تُخفض الديون سبع مرات أقل من عمليات إعادة الهيكلة، في حين أن مقايضة الديون مقابل الطبيعة في الغابون لعام 2023 زادت الديون بأكثر من 66 مليون دولار أمريكي (Woolfenden 2025).

وعلى الرغم من أن الأدوات المبتكرة تُقدم مقاربة جديدة لربط تخفيف أعباء الدين بأهداف المناخ، إلا أن قدرتها على تحقيق خفض ملموس في أعباء الدين، ودعم حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية المستدامة لا تزال موضع جدل. وتشير الأدلة إلى أن تخفيف أعباء الدين بالكامل غالباً ما يكون أكثر فعالية، وإن كان تبريره مالياً أصعب (Linsley-Parrish 2024). لذلك، تشدد منظمات المجتمع المدني على ضرورة تبسيط هذه الأدوات، ومعالجة قضايا النزاهة والشفافية، وإعطاء الأولوية للتمويل القائم على المنح والمتواافق مع الحقوق، مع مطلب أساسى يتمثل في آلية عادلة لتسوية الديون بقيادة الأمم المتحدة كحل شامل لتحقيق العدالة في الديون، وحماية الحقوق، وتعزيز التنمية المستدامة.

إعادة النظر في استدامة الدين: محدودية الإطار السائد

يعتبر الدين مستداماً¹⁴ عندما تتمكن الدولة من سداد ديونها الحالية والمستقبلية دون التخلف عن السداد أو الحاجة إلى مساعدة مالية خاصة. بمعنى آخر، أن تكون الدولة قادرة على سداد ديونها دون الحاجة إلى إصدار ديون جديدة باستمرار، على شكل مخطط بونزي (Hakura 2020). في المقابل، يصبح الدين غير مستدام عندما تعجز السياسة المالية عن الاستجابة بفعالية لارتفاع مستويات الدين، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع المالية (Willems & Zettlemeyer 2022).

تُقيّم استدامة الدين عادةً من خلال بعدين رئيسيين: السيولة والملاعة المالية (UNDP 2020). تقيس السيولة قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول السائلة المتاحة. تُقيّم الملاعة المالية قدرة الدولة على خدمة ديونها على المديين المتوسط والطويل دون مواجهة ضائقة مالية أو خطر التخلف عن السداد.

تعتمد تحليلات استدامة الدين الحالية (DSAs)¹⁵ وخاصة تلك التي يُطّورها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، عادةً على هذا المنطق: تقييم ما إذا كانت التحديات المتعلقة بالديون تنشأ عن نقص السيولة أو الإعسار. تُركّز هذه التحليلات¹⁶ بشكل أساسي على تقييم مدى تأثير الدولة بأزمة مدفوعات، ونُعَرِّف استدامة الدين بأنها حالة تُتوقع فيها من المفترض مواصلة خدمة ديونه دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في مستويات دخله وإنفاقه مستقبلاً. بناءً على هذه التقييمات، يمكن تصميم استراتيجيات لتوجيه الدول منخفضة ومتوسطة الدخل في اتخاذ قرارات اقتراض تُوازن احتياجاتها التمويلية مع قدراتها الحالية والمستقبلية على السداد. على سبيل المثال، إذا تبيّن أن دولة ما مُعسرة، تُعد إعادة هيكلة الدين أو تخفيف أعبائه ضرورية. إذا كانت المشكلة تتعلق بنقص السيولة، فإن الاستجابة المُوصى بها هي توفير دعم إضافي للسيولة¹⁷ للمساعدة في استدامة سداد الدين.

تماشياً مع هذا الإطار، جادل تقرير التقدم لعام 2024 الصادر عن المائدة المستديرة العالمية للديون السيادية (GSDR) - وهي منصة يشترك في رئاستها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ورئيسة مجموعة العشرين، وتهدف إلى تحسين عملية تسوية الديون العالمية للدول المتعثرة - بأنه «تم استيعاب مخاطر الملاعة المالية على نطاق واسع»، مشيراً إلى انخفاض حالات التخلف عن السداد واستمرار قدرة الدول النامية على سداد ديونها (World Bank 2024).

لكن هناك محاذير أساسية وجوب مراعاتها. أولاً، لا تعكس معدلات التخلف عن السداد المنخفضة بالضرورة ظروفاً اجتماعية واقتصادية سليمة. فالكثير من البلدان المتألقة بالديون، والتي تعمل في إطار برامج إقراض من المؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية متعددة الأطراف، مُلزمة بتطبيق تدابير تقشفية تتضمن تخفيضات كبيرة في الإنفاق العام. وقد ساهمت عقود من التقشف المالي والسياسات النيوليبرالية الأخرى في اتساع فجوة التفاوت الاجتماعي وتامي السخط السياسي.

¹⁴ دوامة الدين هي حالة تؤدي فيها نكاليف خدمة الدين المتزايدة إلى زيادة الاقتراض لسداد الدين القائم، مما يؤدي إلى أعباء الدين متزايدة باستمرار.

¹⁵ تستخدم المنظمات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أطراً تُعرف بتحليلات استدامة الدين لتقييم استدامة دين الدولة ضمن سياقها الاقتصادي الكلي الأوسع، مع مراعاة عوامل مثل السياسات المالية والنقدية. يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020، ص. 23) مراجعة موجزة لمختلف المنهج المستخدمة لتقييم استدامة الدين.

¹⁶ تؤدي تحليلات القدرة على تحمل الدين دوّراً حيوياً في مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي مع الدول الأعضاء كل على حدة. كما أنها ضرورية لإبلاغ القرارات المتعلقة بمساعدة بيان المدفوعات بموجب المادة الخامسة من بنود الاتفاقية (Bradlow et al. 2024).

¹⁷ لكي يكون تمويل الدين مستداماً، عليه توليد نمو اقتصادي يتجاوز سعر الفائدة على الدين، مدعاً بسيولة ميسرة أو معقولة التكلفة، وبوصول موثوق إلى التمويل خلال فترات الركود الاقتصادي. ويكتسب هذا أهمية خاصة للمنطقة العربية، حيث انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 5.5% في عام 2022 إلى 1.3% في عام 2023 (توقعات صندوق النقد الدولي الاقتصادية الإقليمية 2024).

وينعكس هذا السخط بشكل أكبر في أزمة ثقة عالمية متفاقمة في المؤسسات، حيث يُبدي أكثر من نصف سكان العالم ثقة ضئيلة أو معدومة بحكوماتهم. ووفقاً لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2025)، أفاد 57% من الناس بانخفاض ثقتهم في حكوماتهم أو انعدامها. وتتفاقم هذه المخاطر في عدة دول عربية بسبب التوترات الجيوسياسية المستمرة، والتصعيد العسكري، وتدحر الأوضاع الأمنية التي تُقيّد الحيز المالي بشدة. وفي ظل هذه الظروف، يمكن للدول أن تتحول بسرعة من تحديات السيولة إلى أزمات ديون شاملة.

ثانياً، تميل تقييمات استدامة الدين الحالية إلى التركيز بشكل أساسي على الدين الخارجي، متغاهلةً في كثير من الأحيان العبء الكبير والمترافق للدين المحلي. على سبيل المثال، تستبعد تقييمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نسبة إجمالي خدمة الدين العام إلى الإيرادات، وهو مؤشر تعتبره منظمات عدّة من المجتمع المدني أساسياً لتقييم استدامة الدين بدقة. يُعد هذا الإغفال بالغ الأهمية، إذ يمكن أن يترتب على الدين المحلي تكاليف خدمة عالية، وغالباً ما يُزاحم الاستثمار الخاص. ووفقاً ل报告 الصادر عن اليونيسف (2022)، فإن سبعة دول عربية - جيبوتي، ومصر، ولبنان، والمغرب، والسودان، وتونس، واليمن - تتفق على خدمة الدين أكثر مما تنفقه على الصحة، باستثناء السودان. كما تتفق جميعها، باستثناء تونس، على خدمة الدين أكثر مما تنفقه على التعليم.

قد توفر تحليلات الدين نقطة انطلاق مفيدة، إلا أنها غير كافية بمفردها. يجادل ممثلو المجتمع المدني في جميع أنحاء المنطقة العربية بأن أزمة الدين جارية بالفعل. ولا يتم تعريف هذه الأزمة فقط بالسيولة مقابل الملاعة، أو بوجود تخلف عن سداد الدين السيادي. بدلأً من ذلك، تعكس في العوائق الأوسع لتدابير التقشف، بما في ذلك تخفيضات في الخدمات العامة الأساسية لحقوق الإنسان، مثل الرعاية الصحية والتعليم الجيد والبنية التحتية والتخفيف من آثار المناخ. كما يظهر ذلك في الركود الاقتصادي الذي يؤثر على عدة بلدان في المنطقة، مدفوعاً بأعباء خدمة الدين المتزايدة. وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، فإن 14 دولة عربية فشلت في تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2022 (Abulenein 2024). علاوة على ذلك، يقدر报告 الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) (2024) أنه، بالوتيرة الحالية، ستحتاج المنطقة إلى 60 عاماً إضافياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى عمل سريع ومستهدف. وفي هذا السياق، فإن الدين في المنطقة تقترب بسرعة من عتبة عدم الاستدامة، وربما تكون قد تجاوزتها بالفعل.

الاقتصاد السياسي للدين السيادي في المنطقة العربية

تشكل ديناميكيات الدين السيادي في المنطقة العربية من خلال تفاعل معقد بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مع تباينات حادة بين الدول الغنية المصدرة للنفط والدول منخفضة ومتوسطة الدخل غير المصدرة للنفط. وفي الدول الغنية بالنفط، مثل المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، تعتمد مستويات الدين بشكل كبير على عائدات النفط، التي تتقلب مع الأسعار العالمية. ويقلل ارتفاع أسعار النفط من العجز والديون، بينما يؤدي انخفاضها غالباً إلى الاقتراض لدعم الإنفاق العام. بين عامي 2010 و2022، ظل متوسط نسبه الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً نسبياً: 8.1% في الكويت، و13.6% في المملكة العربية السعودية، و23.3% في الإمارات العربية المتحدة (UNCTAD 2023c).

في المقابل، وعلى الرغم من تنوع اقتصاداتها، فإن البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في المنطقة أكثر عرضة للخدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار السلع العالمية، واضطرابات التجارة، وتراجع السياحة، وكلها عوامل تُقلل الإيرادات وتزيد الحاجة إلى الاقتراض (World Bank 2020). وتعاني هذه البلدان من محدودية الحيز المالي، وقد تفاقمت تدريجياً ديونها بسبب ندرة التمويل منخفض الفائدة وتراجع المساعدات المالية غير المشروطة من الدول المجاورة الغنية بالنفط (Mazarei 2023). وقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة خدمة الدين، لا سيما عند استخدام الاقتراض لتغطية النفقات المتكررة بدلاً من تمويل الاستثمارات الإنثاجية.

يتناول هذا القسم الديناميات المحلية ود الواقع الدين من خلال أمثلة مختارة من بلدان مختلفة، يليه استكشاف لدور الهيكل المالي الدولي في تشكيل هذه الاتجاهات.

الديناميات المحلية للديون السيادية في بلدان عربية مختارة

يُحدد هذا القسم ثلاث سمات رئيسية تُميّز الديناميات السيادية في البلدان العربية، باستخدام أمثلة مختارة من بلدان مختلفة لتوضيح كيفية اختلاف هذه الأنماط المترابطة عبر السياقات الوطنية المختلفة.

أولاً، يُذَصِّص جزء كبير من الإنفاق العام في دول عربية عدة لتغطية التكاليف المتكررة، بما في ذلك أجور موظفي الخدمة المدنية، والدعم الحكومي، ودعم الشركات المملوكة للدولة، وسداد فوائد الديون. وبينما قد تُسهم هذه النفقات في تحقيق الاستقرار السياسي على المدى القصير، إلا أنها غالباً ما تعكس مصالح النخب النافذة، وتُنفاقم الدين المتزايد دون معالجة نقاط الضعف الهيكلية الأساسية. ويمكن التحدى في استجابة الحكومات. فكثيراً ما تُتَّخذ إجراءات تقشفية دون التمييز بين الإنفاق المفيد، كالخدمات الاجتماعية والاستثمارات العامة التي تُحسّن جودة الحياة وتُحفِّز النمو الاقتصادي، والإنفاق غير الكفوء المتجرّر في الفساد أوسوء الإداره. وينذر هذا النهج العشوائي بزيادة الالمساواة، وتقويض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحد من إمكانات التنمية المستدامة طويلة الأجل.

يتافق العراق مع هذه الدينامية، إذ لا يزال اقتصاده يعتمد هيكلياً على عائدات النفط المتقلبة، والتي تُشكّل أكثر من 85% من ميزانية الحكومة و42% من الناتج المحلي الإجمالي (World Bank, n.d.). ووفقاً لجهات فاعلة في المجتمع المدني، ارتفع الدين العام في المقام الأول نتيجةً للاعتماد المستمر على الاقتراض المحلي والخارجي، مدفوعاً إلى حد كبير بضغوط سياسية للحفاظ على الإنفاق المُعاد توزيعه. ويحدث هذا في سياقٍ من الفساد المستشري والتشرد المؤسسي، مما يعيق قدرة الحكومة على إعادة توجيه الإنفاق نحو التنمية طويلة الأجل (Al-Mashhadani 2025). إن الدفع نحو إجراءات التقشف، دون التمييز بين النفقات الأساسية والإنفاق المبذر أو ذي الدوافع السياسية، يهدد بتعزيز أوجه الالمساواة القائمة وتقويض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وفي الأردن، ارتفع الدين العام بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الاعتماد المُطْلَق على المساعدات الخارجية والاقتراض لتمويل العجز المالي المتكرر في ظل بنية اقتصادية هشة ونظام ضريبي تنازلي (Awad 2023; Al-Ajouuni 2023). تعتمد البلاد بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة، مثل ضرائب المبيعات المرتفعة، بينما تظل ضرائب الدخل والثروة محدودة، مما يُلقي عبئاً غير مناسب على الفئات ذات الدخل المنخفض. وعلاوة على ذلك، أدى نظام سعر الصرف الثابت والمُكفل في الأردن إلى زيادة التعرض لارتفاع أسعار الفائدة العالمية وتقلبات الدولار

الأميركي، مما يزيد من تكلفة خدمة الدين الخارجي، ويضغط على الاحتياطيات الأجنبية، ويضعف قدرة الدولة على الاستثمار في الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية الأساسية.

ثانيًا، من الجوانب الرئيسية للدين العام في دول عربية عدّة هو أن جزءاً كبيراً منه يحتفظ به محلياً. وهذا يشكّل تحدياً كبيراً لجهود خفض الدين، إذ سيتضمن توزيع خسائر مالية كبيرة على أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك الحكومة والبنك المركزي والبنوك التجارية وغيرها من الجهات الفاعلة المؤثرة. وغالباً ما تكون هذه العملية حساسة سياسياً ويصعب تنفيذها، لا سيما في السياقات التي تتسم بتجزئة الحكم وتتفاوت مصالح النخبة.

يُجسّد لبنان هذه الدينامية. فقد أعقّب تخلفه عن سداد ديونه السيادية عام 2020¹⁸ واحدة من أشد الأزمات المالية والاقتصادية في العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر (World Bank 2022). وقد ابْتَثَت هذه الأزمة، التي وُصفت بأنها «ركود متعمّد» (World Bank 2020a)، من اقتصاد سياسي اعتمّد ما بعد الحرب الأهلية واستخدم السياسة المالية للسيطرة على النخبة، مدعوماً بنظام سعر صرف ثابت حافظ عليه من خلال أسعار فائدة مرتفعة لجذب التدفقات الأجنبية. هذا النموذج، الذي يُشبه مخطط بونزي يضع النخب السياسية والقطاع المالي في جوهره (Gaspar 2022, 2024; Gebara 2025)، خلق وهما بالاستقرار المالي الكلي، ولكنه أدى إلى تراكم غير مستدام للديون، وفي النهاية إلى التخلف عن سداد الدين السيادي. ونظرًا لأن معظم الدين العام مُحتفظ به محلياً،¹⁹ وخاصةً من قبل البنوك، فإن التكلفة السياسية لتوزيع الخسائر حالت دون أي إصلاح أو إعادة هيكلة ذات مغزى حتى الآن، على الرغم من أن البلاد تكبدت خسائر تفوق ناتجها المحلي الإجمالي بعده مرات خلال السنوات الثلاث الماضية (Diwan 2023).

في تونس، أدت الأزمات الدستورية والسياسية، بالإضافة إلى الحفاظ على استقرار سعر الصرف رغم صعوبة تحمله، إلى حالة من عدم اليقين الاقتصادي وارتفاع تكاليف الاقتراض. ونتيجةً لذلك، أصبحت تونس معتمدةً على تدفقات كبيرة من المنح والقروض من المجتمع الدولي، وخاصةً من الدائنين الرسميين الذين دعموا التحول الديمقراطي في البلاد (Yerkes et al. 2022). لكن التوازن الدقيق للقوى بين النقابات العمالية والقيادة السياسية في تونس حال دون سيطرة أيٌّ من الطرفين على الآخر، مما صَبَّ اعتماد الإصلاحات الاقتصادية التي اعتبرها كلُّ منها ضروريًّا لمواجهة التحديات الاقتصادية وتحديات الدين في البلاد.

ثالثاً، يتقدّم تراكم الديون في المنطقة بعمق في التركيبة البنوية لاقتصاداتها وكيفية اندماجها في الاقتصاد العالمي. إن اعتماد المنطقة الكبير على التدفقات المالية الأجنبية، بدلاً من الصادرات ذات القيمة المضافة العالمية، يُعرضها للتقلبات الاقتصادية العالمية والخدمات الخارجية، بما في ذلك التوترات الجيوسياسية. ويرتبط هذا الضعف المتأصل ارتباطاً وثيقاً بالطبيعة الخاصة لأنشطة الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية داخل المنطقة. ومع تراجع هذه القدرات الإنتاجية، تتأثر قدرة المنطقة التنافسية ومكانتها في التجارة العالمية سلباً. ويببدأ هذا التراجع حلقة مفرغة حيث يُضعف انخفاض الإنتاجية الوضع الاقتصادي للمنطقة، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الدين. ونتيجةً لذلك، تُفاقم هذه العملية تراكم الديون وتساهم بشكل كبير في عدم استدامة الدين في المنطقة.

¹⁸ ووفقاً للشري (2020)، فإن تخلف لبنان عن سداد ديونه كان نتيجةً متوقعةً لأكثر من ثلاثة عقود من المسارات السياسية والاقتصادية غير المستدامة. حدث التخلف عن السداد عندما فشلت الحكومة في سداد سندات يوروبوند بقيمة 12 مليار دولار أمريكي، مستندةً في 9 مارس/آذار 2020.

¹⁹ نظرًا لاحتتها الماسة للسيولة، بدأت البنوك البنانية ببيع سندات سيادية مقومة بالدولار الأمريكي (سندات يوروبوند) للمستثمرين الأجانب، بما في ذلك صناديق الاستثمار الجماعية، منذ كانون الثاني/يناير 2019، ونطلقت من 12 مليار دولار قبل تشرين الأول/أكتوبر 2019، 3.55 مليار دولار بين انتفاضة 17 تشرين الأول/أكتوبر والتخلّف عن السداد في آذار/مارس 2020، مما أضعف موقف لبنان بشدة في محادثات إعادة هيكلة الدين القادمة (Noe & Halabi 2022). أما بالنسبة للدين المقوم بالليرة اللبنانية، فقد انخفضت حصته من إجمالي الدين العام اللبناني بشكل ملحوظ منذ عام 2019، نتيجةً للانخفاض الحاد في قيمة العملة، حيث فقدت الليرة أكثر من 98% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي.

وفي مصر، بلغ متوسط العجز الم المحلي الإجمالي على مدى العقد الماضي، 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقد الماضي، مما أدى إلى تراكم دين عام كبير (Helwa 2024). وينبع هذا جزئياً من الاعتماد على مصادر الإيرادات المتقلبة مثل السياحة وقناة السويس والتحويلات المالية، إلى جانب تجزئة المشهد المالي.²⁰ ويزيد من هذا التقلب اعتماد مصر على تدفقات «الأموال الساخنة»²¹ قصيرة الأجل، والتي، على الرغم من تصنيفها كديون تقليدياً، إلا أنها تمارس ضغطاً كبيراً خلال فترات هروب رأس المال وتؤدي إلى تفاقم مخاطر الاقتراض الخارجي (Ramadan 2025). أدت الصدمات الجيوسياسية الأخيرة، بما في ذلك الحرب في غزة وأزمة الشحن في البحر الأحمر، إلى تكثيف الضغوط المالية، مما زاد من التعرض لارتفاع أسعار الفائدة ومخاطر التجديد مع تقييد الإنفاق على الحماية الاجتماعية.

كذلك، ورغم عدم معاناة المغرب حالياً من ضائقه ديون، فإن ارتفاع الاقتراض، وخاصة المحلي، يعكس الاعتماد المتزايد على التمويل العام للتعويض عن الموارد المحدودة والنموا الاقتصادي الذي غالباً ما يكون أقل من أهداف التنمية. وبالتالي، يشكل الدين العام قيادياً طويلاً الأجل على الجيز المالي وقدرة الدولة على دعم الحقوق الدستورية مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. ويعزو ممثلو المجتمع المدني هذا الاتجاه إلى الاستراتيجيات الصناعية كثيفة رأس المال، والسياسات الزراعية التي تعطي الأولوية للإصدارات على الأمان الغذائي، والتهميشه المستمر للشركات الصغيرة والمتوسطة، وكلها أعادت النمو الشامل وساهمت في تراكم الدين المستدام (Mekouar 2025).

تكلفة التقاضي في لبنان

وفقاً للبنك الدولي (2022)، أسفرت الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة في لبنان عن خسائر تجاوزت 72 مليار دولار أمريكي، أي ما يزيد عن ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021. ويُعد إنقاذ القطاع المالي غير ممكن نظراً للنقص الأموال العامة، حيث لا تمثل الأصول العامة سوى الجزء الضئيل من الخسائر المالية المقدرة. ورغم هذا الوضع، تجذب القادة السياسيون والاقتصاديون اللبنانيون تطبيق إصلاحات جوهريه ضرورية لتوزيع هذه الخسائر بشكل عادل والانطلاق بالتعافي.

يعتمد النظام السياسي والاقتصادي في لبنان على توازن طائفي هشّ، مما يؤدي إلى شكل من أشكال الحكم التوافقية (Sherry 2021). وقد يؤدي اختلال هذا التوازن إلى صراع واستقطاب حاد، مما قد يؤدي إلى العنف. علاوة على ذلك، تستمد القيادة السياسية الطائفية اللبنانيّة شرعيتها من الهوية الطائفية والمذهبية، لا من الرؤى التنموية أو المشاريع السياسية الشاملة. توجد داخل كل طائفة مجموعات اقتصادية مختلفة ذات مصالح متنافسة، ومن شأن الإصلاح الاقتصادي الحقيقي أن يقوض مصالح بعض المجموعات ويدعم أخرى داخل الطائفة نفسها. لكن أدوات السياسة الاقتصادية، مثل السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف، هي في جوهرها أدوات سياسية تحدد حقوق المجموعات التي تُصان وتلك التي تُقوَّض.

ونتيجةً لذلك، تفتقر القيادة السياسية والطائفية إلى الحافز لتطبيق إصلاحات قد تضعف شرعيتها داخل طوائفها. إضافةً إلى ذلك، يضمن التوازن الطائفي الدقيق عدم امتلاك أي مجموعة سياسية قوّة كافية للهيمنة على الإصلاحات الضرورية. وقد أطال هذا الاقتصاد السياسي أمد الأزمة في البلاد، ملقياً عبء إصلاح القطاع المالي على صغار المودعين والعمالة المحلية والشركات الصغيرة (World Bank 2021).

²⁰ هناك مختلف مصادر التمويل العام، وخاصة تلك القادمة من بعض المؤسسات المملوكة للدولة، التي لا يتم دمجها في الميزانية الوطنية (Mandour 2023).

²¹ تشير «الأموال الساخنة» إلى رأس المال الأجنبي المضارب قصير الأجل الذي يتدفق إلى السندات الحكومية وغيرها من الأصول ذات العائد المرتفع عندما تكون أسعار الفائدة المحلية جذابة، ولكنه يخرج بسرعة خلال فترات المخاطر المتصرّفة مثل غياب الاستقرار السياسي أو انخفاض قيمة العملة أو الصدمات العالمية، مما يخلق ضغوطاً على العملة ومخاطر تمويلية.

الدynamiques internationales des dettes publiques: le cas de la dette publique internationale

غالباً ما يعزى الرأي السائد حدوث أزمات الدين في الدول النامية إلى سوء إدارة الدين وخيارات السياسات من جانب الحكومات الوطنية، إلا أن هذا المنظور يتراجع باطراد. وهناك عاملان رئيسيان يطرحان الشك في هذا الرأي (UNCTAD 2019, 2023a). أولاً، ساهمت عوامل خارجية، مثل ارتفاع أسعار الفائدة، وتقلب الأسعار العالمية، وتدحرج شروط التبادل التجاري، بشكل كبير في تراكم الدين، مما أثقل كاهل الدول الفقيرة بشكل غير متساوٍ. ثانياً، فإن الاختلالات البنوية في الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك عدم تكافؤ الموارد بين المقرضين من الدول النامية والمقرضين من الدول المتقدمة، تُجبر حكومات كثيرة على الاعتماد على الدين المُكلفة لسد فجوات التمويل الضرورية للتنمية المستدامة. وتتجذر هذه العيوب البنوية في نظام حوكمة اقتصادية عالمي صُمم عام 1945 لعالم مختلف تماماً، وهو الآن غير مُجاهز لمواجهة تحديات العصر الحالي، كتغير المناخ، وارتفاعات التفاوت، والتحولات демографية، والتحولات الجيوسياسية والاقتصادية المستمرة. ونتيجةً لذلك، يصبح هذا النظام أقل توافقاً مع احتياجات التنمية العالمية وواقعها.

يعكس التطور التاريخي للدين السيادي في المنطقة العربية عواقب هذا الاختلال. فقد شهدت أزمة النفط 1973-1974 نقطة تحول رئيسية، عندما مُكن ارتفاع أسعار النفط الدول المصدرة للنفط من مراكمة فوائض ضخمة في حساباتها الجارية (Sherry et al. 2024). أودعـت هذه الفوائض في البنوك الغربية، ثم أقرضـت لاحقاً للاقتصادات النامية المستوردة للنفط (Boughton 2000). وبين عامي 1973 و1978، تضاعـفت القروض المصرفية الدولية ثلاثة مرات، وارتفـعت ديون الدول النامية من 130 مليار دولار أمريكي إلى ما يقارب 612 مليار دولار أمريكي بحلول عام 1982 (IMF 1984)، مدفوعـة بـأسعار فائدة دقيقـة سلبـية وشروط إقراض محدودـة.

لم تكن المشكلة في توافـر رأس المال بـحد ذاته، بل في غياب رقابة عالمية منسقة لضمان مسـاهمـة الدين في التنمية المستدامة. بل إن تراكم الدين تأثر باستجابـات سياسـية ارتـجـالية وغير كافية، كما تجلـى في أعقـاب أزمة النفط. ساـهمـ هذا التراكم غير المنسـقـ للـديـونـ فيـ نهايةـ المطـافـ فيـ أـزمـةـ الـديـونـ الـعـالـمـيـةـ فيـ أوـاـئـلـ الثـمـانـيـاتـ. وأـدـىـ انـخـفـاضـ أسـعـارـ السـلـعـ الـأـسـاسـيـةـ، وارـتفـاعـ أسـعـارـ الفـائـدةـ، وقوـةـ الـدوـلـ الـأـمـرـيـكـيـ إلىـ موجـةـ منـ حالـاتـ التـخـلـفـ عنـ السـدادـ فيـ 21 دـوـلـةـ عـلـىـ الأـقـلـ بـحلـولـ عـامـ 1983 (Stambuli 1998).

رـدـاـ علىـ أـزمـةـ الـديـونـ، شـجـعـ صـنـدـوقـ النقدـ الدـولـيـ عـلـىـ «ـإـقـرـاضـ الـمـتـضـافـرـ»ـ، دـيـثـ قـدـمـ قـرـوـضاـ للـدوـلـ الـمـتـعـثـرةـ بـشـرـطـ أـنـ تـقـدـمـ الـبـنـوـكـ الـدـولـيـ الـكـبـرـىـ تـمـوـيلـاـ إـضـافـيـاـ أـوـ تـجـددـ الـقـرـوـضـ الـقـائـمةـ. فـيـ الـوقـتـ نـفـسـهـ، طـلـبـ مـنـ الـدوـلـ الـمـدـيـنـةـ التـفـاـوضـ بـشـأنـ تـخـفيـضـاتـ أـوـ إـعادـةـ هـيـكـلـةـ دـيـونـهاـ معـ الـدـائـنـيـنـ الـمـشـارـكـيـنـ مـنـ الـقـطـاعـ الـخـاصـ (Boughton 2000). وـمـعـ تـزاـيدـ إـحـجـامـ الـبـنـوـكـ الـتـجـارـيـةـ عـنـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ الـمـفـاـوضـاتـ، تـحـولـ صـنـدـوقـ النقدـ الدـولـيـ فـيـ عـامـ 1989 إـلـىـ إـقـرـاضـ الـدوـلـ الـمـتـعـثـرةـ مـبـاشـرـةـ، مـضـطـلـعاـ بـدورـ أـكـثـرـ مـرـكـزـيـةـ فـيـ إـدـارـةـ الـأـزـمـاتـ وـإـعادـةـ هـيـكـلـةـ الـدـيـونـ الـسـيـادـيـةـ (Wells 1993, Díaz-Cassou et al. 2008).

وفيـ الـعـقـودـ التـالـيـةـ، استـمرـتـ جـهـودـ إـدـارـةـ الـدـيـونـ الـسـيـادـيـةـ فـيـ التـطـوـرـ، مماـ دـفـعـ إـلـىـ توـسيـعـ تـسـهـيلـاتـ إـقـرـاضـ الـتـيـ يـقـدـمـهـاـ صـنـدـوقـ الـنـقـدـ الـدـولـيـ وـمـشـارـكـةـ مـؤـسـسـاتـ دـولـيـةـ أـخـرىـ مـثـلـ الـبـنـوـكـ الـدـولـيـ وـبـنـكـ الـتـنـمـيـةـ الـأـفـرـيـقـيـ وـمـجـمـوعـةـ الـعـشـرـينـ. وـتـمـ اـسـتـهـدـاثـ آـلـيـاتـ 22 مـبـارـدـةـ

22 يقدم الملحق الثاني ملخصاً لآليات تخفيف الدين المختار.

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، ومبادرة تخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف (MDRI)، وبنود العمل الجماعي (CACs)²³ لدعم تسوية الديون وتسهيل التنسيق بين حاملي السندات.

على الرغم من هذا التطور التاريخي، فشل الهيكل المالي العالمي في إدخال إصلاحات قادرة على معالجة أوجه التفاوت النظمية المتصلة في النظام المالي الدولي، ولا يزال غير قادر على منع أزمات الديون السيادية المتكررة أو تمهين التنمية المستدامة طويلة الأجل، لا سيما في البلدان النامية (UNCTAD 2023a). ووفقاً للتقرير الأولي (2023ج)، تواجه هذه الدول تكاليف اقتراض أعلى في الأسواق المالية، مما يؤدي إلى تحويل جزء كبير من الإيرادات العامة إلى خدمة الديون بدلاً من الاستثمارات الحيوية في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

تُسلط الأزمات المالية والديون السيادية المتكررة، بما في ذلك الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، والأزمة المالية العالمية عام 2008، وأزمة ديون منطقة اليورو، والأزمات الأحدث في دول مثل الأرجنتين ولبنان وزامبيا وسريلانكا، الضوء على عجز النظام عن ضمان الاستقرار ودعم التقدم نحو التنمية المستدامة. في الوقت نفسه، لا يزال الاستثمار في المنافع العامة العالمية، مثل التأهب للأوبئة والتخفيف من آثار تغير المناخ، غير كافٍ. وتتفاقم هذه المشكلات بسبب النظام الضريبي الدولي الذي يفشل إلى حد كبير في منع التهرب الضريبي.

فوفقاً للتقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) (2022)، فإن ما يقدر بنحو 7.6 تريليون دولار من الثروات الخاصة غير الخاضعة للضريبة يتم إخفاؤها في ملاذات ضريبية حول العالم، كما تشهد المنطقة العربية خسائر فادحة في الإيرادات بسبب المنافسة الضريبية وأشكال مختلفة من التجاوزات الضريبية. فتخسر المنطقة سنوياً ما يقرب من 8.9 مليار دولار من الإيرادات العامة بسبب التجاوزات الضريبية للشركات. وبين عامي 1980 و2020، خسرت المنطقة أكثر من 50 مليار دولار من عائدات الضرائب نتيجة خفض معدلات ضريبة دخل الشركات إلى النصف تكريباً في محاولة لجذب الاستثمار العالمي، ولكن مع تأثير ضئيل على الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد كان بإمكان المنطقة في عام 2019 تحقيق 2.3 مليار دولار إضافية من خلال تطبيق حد أدنى عالمي لمعدل ضريبة الشركات بنسبة 15% على الشركات متعددة الجنسيات التي لا تُسدد ضرائبهها بالكامل.

تُسلط هذه الإخفاقات المترابطة الضوء على الحاجة الملحة لإصلاح نظام مالي عالمي لم يصمم أبداً لمواجهة تحديات اليوم المُعقدة. بالنسبة لدول نامية عدّة، بما فيها تلك الواقعة في المنطقة العربية، يعزز الهيكل المالي الدولي دوامة الاعتماد على الديون والضعف المالي، مما يحد من قدرتها على الاستثمار في أولويات التنمية طويلة الأجل، مثل القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وأنظمة الصحة والتعليم، والحماية الاجتماعية (UNCTAD 2019a). ويُقوّض محدودية الوصول إلى التمويل طويلاً الأجل بتكلفة معقولة الجهد الوطني الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية، في حين تواصل الاختلالات الهيكلية في النظام تقويض إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

²³ تسمح شروط إعادة الهيكلة الجماعية للأغبية ساحقة من حاملي السندات، عادةً 75%. بالموافقة على تعديلات شروط السند. بمجرد استيفاء هذه العتبة، تُصبح شروط إعادة الهيكلة المتفق عليها ملزمة قانوناً الجميع حاملي السندات، بمن فيهم من صوتوا ضدها (Chung & Papaioannou 2021).

الخاتمة والطريق قدماً

تُعدّ أزمة الديون في المنطقة العربية، كما في البلدان النامية، مشكلةً متعددة الجوانب تشمل أبعاداً اقتصادية وسياسية واجتماعية وتاريخية، ولا يمكن معالجتها على نحوٍ كافٍ من خلال النهج الاقتصادي والتكنولوجيا وحدها. ومع ذلك، فقد أغفلت الاستجابات السياسية التي تُوجّهها المؤسسات المالية الدولية والدائنين هذا التعميد، مُعطيةً الأولوية لاعتبارات الاقتصادية الضيقة على حقوق الإنسان. وهذا إغفالٌ مؤسف.

يُؤكّد إعلان الحق في التنمية على أهمية ملكية الدولة في استراتيجيات التنمية الوطنية، حيث تنص المادة 3.1 على أن «الدول تحمل المسؤلية الرئيسية عن تهيئة الظروف الوطنية والدولية المواتية لاعمال الحق في التنمية لجميع الشعوب» (UNGA 1986, p. 2, cited in Lumina 2013).

على الحلول الفعّالة لأزمة الديون أن تعالج أسبابها الجذرية، وأن تتطوّي على مسؤولية مشتركة بين الدائنين والمدينين، مع التركيز على التنمية المستدامة وإعمال جميع حقوق الإنسان. بمعنى آخر، تتطلّب المقاربة القائمة على حقوق الإنسان لإدارة الديون الخارجية أن تقوم تحليلات القدرة على تحمل الديون بمراجعة آثار تراكم الديون وخدمتها على حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، يُعد تعزيز مبدأ المسؤولية المشتركة أمراً أساسياً، إذ يجب على كل من المدينين والدائنين العمل معاً لمنع وحل حالات الديون غير المستدامة.

ولضدّوق النقد الدولي دور حاسم في هذا المجال. ونظراً للمخاطر التي يشكّلها تغيير المناخ وغيرها من العوامل المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية على استدامة الدين السيادي، فمن الضروري أن يدمج صندوق النقد الدولي هذه الاعتبارات في تحليلات القدرة على تحمل الديون. ويطلب هذا الدمج تطوير مقاييس ونماذج مناسبة، بالإضافة إلى وضع معايير قائمة على الحقوق لتوجيه الأحكام اللازمة في أي تحليل للقدرة على تحمل الديون (Bradlow et al. 2024). وينبغي أن تكون هذه العملية تشاركيّة، مع دور فعال لمنظمات المجتمع المدني في تشكيل الأولويات الاجتماعية التي يفترض مراعاتها في النموذج القائم على الحقوق لتحليلات القدرة على تحمل الديون. بالإضافة إلى ذلك، بدلاً من وصف التقشف كعلاج شامل لأزمات الديون، ينبغي النظر في زيادة الإنفاق لمواجهة التقلبات الدورية وزيادة الإنفاق الصحي والاجتماعي. وهذا أمرٌ ملحوظٌ للغاية بالنظر إلى المتطلبات المالية الكبيرة للنهوض بالتنمية المستدامة في البلدان منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل، بما في ذلك الدول العربية، التي تعاني من ضغوط متزايدة بسبب الآثار الشديدة لأزمات متزامنة متعددة. وبدون هذه التغييرات، ستظل المصالح التجارية والوطنية تطفى على احتياجات الملايين، مما يجعل الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعيدة المنال.

تزاد استدامة الدين تعقيداً بسبب غياب نظام عالميٍّ لتسوية الدين السيادي بقواعد عادلة وواضحة لدعم البلدان التي تواجه أزمات الدين. فعلّى عكس قوانين إعسار الشركات، التي توفر الحد الأدنى من الحقوق للمدينين، لا توجد لوائح مماثلة للدول. وهذا يؤدي إلى تجنب تخفيف أعباء الدين، ويلزم بعض الدائنين فقط، مثل الدائنين الرسميين، بينما يستبعد آخرون، مثل الدائنين من القطاع الخاص. لذلك، من الضروري تنفيذ مبادرة محسّنة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الدين، مصدّرة بإعادة هيكلة جذرية للهيكل المالي الدولي وتحسين الإطار المشترك لمجموعة العشرين. يُعدّ تعزيز الإطار المشترك خطوة إيجابية نحو ضمان معاملة منصفة للمدينين وزيادة

مشاركة القطاع الخاص في إعادة هيكلة الديون. ومع ذلك، يجب أن يتم ذلك بالتوافق مع إصلاحات أوسع نطاقاً تضمن مشاركة ديمقراطية فعالة.

لا تزال الجهات الفاعلة التقدمة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ملتزمة بالدفع نحو إصلاحات هيكلية في النظام المالي العالمي. وتركز هذه الجهود في المنطقة العربية على تعزيز التعبئة الإقليمية وربطها بالحركات العالمية التي تُعطي الأولوية للعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في أجندتها تمويل التنمية. وفي هذا السياق، تشمل الأولويات الرئيسية دعم المفاوضات الجارية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة للتعاون الضريبي الدولي لإنشاء نظام ضريبي عالمي عادل وشامل. وبنفس القدر من الأهمية، ينبغي أن تُركز جهود المناصرة على دفع مسار حكومي دولي نحو وضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن الديون السيادية، وهي خطوة أساسية نحو هيكل ديون أكثر عدلاً وشمولًا وتركيزًا على التنمية.

أخيراً وليس آخراً، فإن الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية المحلية أمر لا غنى عنه. فمن خلال تعزيز الثقة في المؤسسات والثقة في المستقبل، سهل هذه الإصلاحات حشد العمل الاجتماعي وبناء تحالف من أجل تغيير هادف. ومن شأن هذا التحالف أن يُسهم في صياغة اتفاق اجتماعي يخفف من مقاومة التغيير من خلال توفير الأمان لمن يخشون الخسارة، مع تشجيع الدعم الفعال من خلال غرس الأمل بمستقبل أكثر إشراقاً بين المستفيدين. ويطلب تحقيق هذا التوازن قيادة حكيمة وثاقبة قادرة على توجيه المجتمعات خلال مراحل انتقالية صعبة.

المراجع

- Abla, Z., 2021. Another Debt Crisis in the Making? Arab NGO for Development. Available at: https://annd.org/uploads/publications/Another_Debt_Crisis_in_the_Making_Zeina_EN.pdf
- Abulenein, H. 2024. How to close sustainable development gaps across the Middle East and North Africa. World Economic Forum. Available at: <https://www.weforum.org/stories/202409//mena-middle-east-north-africa-progress-sdg-sustainable-development-goals/>
- Al-Ajlouni, L. 2023. Is Jordan's public debt on a sustainable path?. Middle East Institute. Available at: <https://www.mei.edu/publications/jordans-public-debt-sustainable-path>
- Albinet, C. and Kessler, M., 2022. The Coming Debt Crisis: Monitoring Liquidity and Solvency Risks. Finance for Development Lab, Working Paper, 1. Available at: https://findevlab.org/wp-content/uploads/202212//FDL_CAMK_DebtService.pdf
- Albinet, C., Kessler, M. and Brancher, M., 2023. Mapping external debt vulnerabilities – an update. Finance for Development Lab. Available at: https://findevlab.org/wp-content/uploads/202312//FDL_Debt-distress-update_final20231204.pdf
- Al-Mashhadani, A. N. 2025. Rising Public Debt and its Impact on the Fiscal Sustainability of the Iraqi Economy. Arab NGO Network for Development. Available at: https://annd.org/debt_tax/en/publications/details/rising-public-debt-and-its-impact-on-the-fiscal-sustainability-of-the-iraqi-economy
- Awad, A. 2025. Jordan's Sovereign Debt Crisis: Challenges and the Sustainability of Public Finance. Arab NGO Network for Development. Available at: https://annd.org/debt_tax/en/publications/details/jordans-sovereign-debt-crisis-challenges-and-the-sustainability-of-public-finance
- Barro, R.J., 1979. On the determination of the public debt. Journal of political Economy, 87(5, Part 1), pp.940971-.
- Boughton, J.M., 2000. From Suez to Tequila: the IMF as crisis manager. The economic journal, 110(460), pp.273291-.
- Bradlow, D.D., Lastra, R.M. and Park, S.K., 2024. Re-thinking the sustainability of sovereign debt. Journal of International Economic Law, p.jgae020.
- Brunnermeier, M.K., 2009. Deciphering the liquidity and credit crunch 2007–2008. Journal of Economic perspectives, 23(1), pp.77100-.
- Chen, S., Ganum, M.P., Liu, L.Q., Martinez, M.L. and Peria, M.M.S.M., 2019. Debt Maturity and the Use of Short-Term Debt: Evidence from Sovereigns and Firms. International Monetary Fund.
- Chung, K. and Papaioannou, M.G., 2021. Do enhanced collective action clauses affect sovereign borrowing costs?. Journal of Banking and Financial Economics, 1(15), pp.5987-.
- Club de Paris, 2020. Common Framework for Debt Treatments Beyond the DSSI. Statement, Extraordinary G20 Finance Ministers and Central Bank Governors' Meeting, 13 November. Available at: https://clubdeparis.org/sites/default/files/annex_common_framework_for_debt_treatments_beyond_the_dssi.pdf
- Debt Justice, 2025, Analysing the Debt-Related Outcomes of Debt-For-Nature Swaps, Debt Justice, London. Available at: <https://debtjustice.org.uk/wp-content/uploads/202505//Analysing-the-debt-related-outcomes-of-debt-for-nature-swaps.pdf>
- Dell'Ariccia, M.G., Blanchard, O.J. and Mauro, M.P., 2010. Rethinking Macroeconomic Policy. International Monetary Fund. IMF Staff Position Note. SPN/1003/.
- Díaz-Cassou, J., Erce, A. and Vázquez-Zamora, J.J., 2008. The role of the IMF in recent sovereign debt restructurings: Implications for the policy of lending into arrears. Banco de España Occasional Paper, (0805).
- Diwan, I., 2023. The New Debt Crisis of the Middle East: Political Economy to the Rescue? Carnegie Middle East Center. Available at: <https://carnegieendowment.org/research/202308/the-new-debt-crisis-of-the-middle-east-political-economy-to-the-rescue?lang=en¢er=middle-east>
- Eichengreen, B. and Hausmann, R., 1999. Exchange rates and financial fragility. NBER Working Paper 7418, National Bureau of Economic Research.
- Fitch Ratings, 2023. Sovereign Defaults Are at Record High. Fitch Ratings, 29 March. Available at: <https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/sovereign-defaults-are-at-record-high-292023-03>
- Fresnillo, I., 2020. The G20 Debt Service Suspension Initiative: Draining out the Titanic with a bucket. European network on debt and development.
- Fresnillo, I., 2021. Stepping up the Common Framework or reforming the debt architecture, this is the real question. European network on debt and development.
- Gaspard, T., 2022. To Bank Depositors in Lebanon (Confronting Banks, Banque du Liban, and Government). Konrad-Adenauer-Stiftung. Available at: <https://www.kas.de/documents/284382284431//To+Bank+Depositors+in+Lebanon.pdf/e6e448b0-b8cd-3ca2-de28-f7f840bd920d?version=1.2&t=1663937060539>
- Gabor, D. 2018. Understanding the financialisation of international development through 11 FAQs. Washington, DC: Heinrich Böll Stiftung North America. Available at: <https://us.boell.org/sites/default/files/financialisationfaqs.pdf>
- Gaspard, T., 2024. BANQUE DU LIBAN: A FORENSIC ANALYSIS. Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, American University of Beirut. Available at: <https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/Banque-Du-Liban-A-Forensic-Analysis.pdf>
- Gebara, K. 2025. The Political Economy of Debt Accumulation in Lebanon. Arab NGO Network for Development. Available at: https://annd.org/debt_tax/en/publications/details/the-political-economy-of-debt-accumulation-in-lebanon
- Gourinchas, P.O. and Obstfeld, M., 2012. Stories of the twentieth century for the twenty-first. American Economic Journal: Macroeconomics, 4(1), pp.226265-.

- Graeber, D., 2011. *Debt: The first 5000 years*. New York: Melville House.
- Gramlich, E.M., 1994. Infrastructure investment: A review essay. *Journal of economic literature*, 32(3), pp.11761196-.
- Hakura, D., 2020. Back to basics: What is debt sustainability? IMF Finance & Development. International Monetary Fund. Available at: <https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/202009//what-is-debt-sustainability-basics>
- Helwa, R., 2024. Unraveling Egypt's political economy puzzle: It's more than just economics. Atlantic Council. Available at: <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/egypt-economy-debt-fdi-nasser/>
- IMF, 1984. *International Financial Statistics*. Yearbook. International Monetary Fund.
- IMF, 2003. *External debt statistics: Guide for compilers and users*. International Monetary Fund.
- IMF, 2011. *Public Sector Debt Statistics: Guide for Compilers and Users*. International Monetary Fund.
- IMF, 2012. Balancing fiscal policy risks. *Fiscal Monitor*, April. International Monetary Fund. Available at: <https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/201631/12/Balancing-Fiscal-Policy-Risks-25344>
- IMF, 2017. Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI). International Monetary Fund. Available at: <https://www.imf.org/external/np/exr/mdi/eng/index.htm>
- IMF, 2018. Guidance Note on the Bank-Fund Debt Sustainability Framework for Low Income Countries. International Monetary Fund. Available at: <https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/201814/02//pp122617guidance-note-on-lic-dsf>
- IMF, 2021. *Fiscal Monitor: A Fair Shot*. International Monetary Fund. Available at: <https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/202129/03//fiscal-monitor-april-2021>
- IMF, 2023. Debt relief under the heavily indebted poor countries initiative (HIPC). International Monetary Fund. Available at: <https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Debt-relief-under-the-heavily-indebted-poor-countries-initiative-HIPC>
- IMF, 2025. *Fiscal Policy under Uncertainty*. *Fiscal Monitor*. International Monetary Fund. Available at: <https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/202523/04//fiscal-monitor-April-2025>
- Jeanne, O., 2009. Debt maturity and the international financial architecture. *American Economic Review*, 99(5), pp.21352148-.
- Kaboub, F. and Elajmi, M. 2024. The Mirage of Gender Equality in the MENA Region: Decolonizing economic structures as a prerequisite for SDG5. *MENA Fem Movement For Economic, Development, and Ecological Justice*. Available at: <https://menafemmovement.org/the-mirage-of-gender-equality-in-the-mena-region/>
- Krueger, A.O., 2002. A new approach to sovereign debt restructuring. In *A New Approach to Sovereign Debt Restructuring*. International Monetary Fund.
- Lane, P.R. and Milesi-Ferretti, G.M., 2012. External adjustment and the global crisis. *Journal of International Economics*, 88(2), pp.252-265.
- Lee, N., 2020. Restructuring sovereign debt to private creditors in poor countries: What's broken? Center for Global Development. Available at: <https://www.cgdev.org/sites/default/files/restructuring-sovereign-debt-private-creditors-poor-countries-whats-broken.pdf>
- Linsley-Parrish, J. 2024. *Debt-for-Nature Swaps: Solution or Scam?* Are debt-for-nature swaps—forgiving debt in exchange for investments in the environment—an innovative approach to debt relief or a form of recolonization? *JSTOR Daily*. Available at: <https://daily.jstor.org/debt-for-nature-swaps-solution-or-scam/>
- Lumina, C., 2013. Sovereign debt and human rights. Available at: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Development/RTDBook/PartIIIChapter21.pdf>
- Maddah, L., Sherry, H. and Zeaiter, H., 2024. Economic and political determinants of sovereign default and IMF credit use: a robustness assessment post 2010. *Economies*, 12(7), p.181.
- Mandour, M., 2023. *Budget Breakdown: Addressing Egypt's Debt Crisis*. Commentary. Carnegie Endowment for International Peace. Available at: <https://carnegieendowment.org/sada/202309//budget-breakdown-addressing-egypts-debt-crisis?lang=en>
- Mazarei, A., 2023. *DEBT CLOUDS OVER THE MIDDLE EAST*. *Finance & Development*. Available at: <https://www.imf.org/en/Publications/fandd/Issues/202309//debt-clouds-over-the-middle-east-adnan-mazarei>
- Mekouar, R. 2025. *Public Debt and Human Rights in Morocco*. Arab NGO Network for Development. Available at: https://annd.org/debt_tax/en/publications/details/public-debt-and-human-rights-in-morocco
- Missale, Alessandro, and Olivier Jean Blanchard. 1994. The Debt Burden and Debt Maturity. *American Economic Review* 84 (1): 309–19
- Munevar, D., 2020. The G20 "Common Framework for Debt Treatments beyond the DSSI": Is it bound to fail. Brussels: European network on debt and development.
- Noe, N. and Halabi, S. 2022. The Great Sell-Off: How Lebanon's banking sector sold off the country's financial future to foreign interests. Badil – The Alternative Policy Institute. Available at: <https://thebadil.com/investigations/lebanons-banking-future-foreign-interests/>
- Raddatz, C. and Raddatz, C., 2010. When the rivers run dry: Liquidity and the use of wholesale funds in the transmission of the US subprime crisis. World Bank.
- Ramadan, M. 2025. *Sovereign Debt Crisis in Egypt*. Arab NGO Network for Development. Available at: https://annd.org/debt_tax/en/publications/details/sovereign-debt-crisis-in-egypt
- Rodrik, D. and Velasco, A., 1999. Short-term capital flows. NBER Working Paper 7364, National Bureau of Economic Research.
- Rose, A.K. and Spiegel, M.M., 2011. Cross-country causes and consequences of the crisis: An update. *European economic review*, 55(3), pp.309324-.
- Sherry, H., 2020. Lebanon's sovereign default: Turning misfortunes into opportunities. European Network on Debt and Development. Available at: https://www.eurodad.org/lebanon_sovereign_default_turning_misfortunes_into_opportunities

- Sherry, H., 2021. Aligning Business with sustainable development: The Case of the Food and Beverages Sector in Lebanon. Arab NGO Network for Development. Available at: <https://www.annd.org/en/publications/details/aligning-business-with-sustainable-development-the-case-of-the-food-and-beverages-sector-in-lebanon>
- Sherry, H., Mitr, R. and Tahsaldar, M. 2023. Drivers of Low Female Labour Force Participation in the Arab Region: Political Economy vs Culture. Arab NGO Network for Development (ANND). Available at: <https://annd.org/en/publications/details/drivers-of-low-female-labour-force-participation-in-the-arab-region-political-economy-vs-culture>
- Sibeko, B. 2022. A feminist approach to debt. African Forum and Network on Debt and Development (AFRODAD). Available at: https://afrodad.org/sites/default/files/publications/A%20feminist%20approach%20to%20debt_Final_BS-spread_020%29%281%.pdf
- Stambuli, P.K., 1998. Causes and consequences of the 1982 world debt crisis. Predoctoral Research Paper Department of Economics University of Surrey Guildford, 3(2), pp.135.
- Standing, A. 2023. Sovereign ESG bonds in the global south: 10 questions for those concerned about debt and climate justice. Brussels: European Network on Debt and Development (EURODAD). Available at: https://www.eurodad.org/sovereign_esg_bonds_in_the_global_south
- Stephens, M., 2008. Debt relief as if justice mattered: a framework for a comprehensive approach to debt relief that works. The New Economics Foundation (nef). Available at: https://neweconomics.org/uploads/files/f7691d7567cca8ada5_5rm6bi5u6.pdf
- Stiglitz, J. and Rashid, H., 2020. Averting catastrophic debt crises in developing countries. CEPR Policy Insight, 104(1), pp.129.
- Tirole, J., 2003. Liquidity, Asset Pricing and Public Policy. Society for Economic Dynamics.
- UN, 2024. Financing for Sustainable Development Report 2024: Financing for Development at a Crossroads. Inter-agency Task Force on Financing for Development. United Nations. Available at: <https://desapublications.un.org/publications/financing-sustainable-development-report-2024>
- UNCTAD, 2019. The present and future of external development finance – old dependence, new challenges. The Least Developed Countries Report 2019. United Nations Conference on Trade and Development. Available at: https://unctad.org/system/files/official-document/lcdc2019_en.pdf
- UNCTAD, 2023. A World of Debt: Arab Region. Available at: <https://unctad.org/publication/world-of-debt/regional-stories>
- UNCTAD, 2023a. Realigning the Global Debt Architecture to Work for Developing Countries. Trade and Development Report 2023, Chapter 5. Available at: https://unctad.org/system/files/official-document/tdr2023ch5_en.pdf
- UNCTAD, 2023b. World Investment Report 2023: Investing in Sustainable Energy for All. United Nations Conference on Trade and Development. Available at: https://unctad.org/system/files/official-document/wir2023_en.pdf
- UNCTAD, 2023c. Our Common Agenda Policy Brief 6. Reforms to the International Financial Architecture. Available at: <https://sdgs.un.org/sites/default/files/202308-/our-common-agenda-policy-brief-international-finance-architecture-en.pdf>
- UNCTAD, 2025. A world of debt: It's time for reform. Available at: https://unctad.org/system/files/official-document/osgttinf2025d4_en.pdf
- UNDESA, 2025. World Social Report 2025: A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress. New York: United Nations. Available at: <https://desapublications.un.org/sites/default/files/publications/202520%250422/04-BLS2502220%UDS%20UN%20World%20Social%20Report%20WEB.pdf>
- UNDP, 2020. UNDP debt sustainability in the Arab region: A review of existing frameworks in light of emerging debt challenges. RBAS Working Paper Series. Available at: <https://www.undp.org/arab-states/publications/debt-sustainability-arab-region>
- UNECA, UNECE, UNECLAC, UNESCAP, and UNESCWA, 2023. Addressing public debt challenges to effectively pursue the SDGs: regional perspectives. Available at: <https://repository.unescap.org/handle/20.500.128705759/>
- UNESCWA, 2021. Liquidity shortage and debt: Obstacles to recovery in the Arab region. E/ESCWA/CL3.SEP/2021/POLICY BRIEF.3 Available at: <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/liquidity-shortage-debt-obstacles-recovey-arab-region-english.pdf>
- UNESCWA 2022. Arab Policy Choices and Financing Opportunities in A New World Tax Order. E/ESCWA/CL3.SEP/2022/Policy Brief.2 Available at: <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/new-global-tax-reforms-arab-region-english.pdf>
- UNESCWA, 2022a. A regional framework for a Debt Swap Mechanism and key performance indicators for climate action/SDGs progress in the Arab region. E/ESCWA/CL3.SEP/2022/TP.5. Available at: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/regional-framework-debt-swap-mechanism-performance-indicators-climate-arab-region-english_2.pdf
- UNESCWA, 2024. Progress towards the Sustainable Development Goals in the Arab region. E/ESCWA/CL4.SIT/2024/TP.1. Available at: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/progress_towards_the_sustainable_development_goals_in_the_arab_region.pdf
- UNESCWA, ECA & ECLAC, 2025. Innovative financing instruments: Mobilizing affordable finance for addressing the “triple crisis” and accelerating sustainable development. Draft report. Beirut: ESCWA, ECA, and ECLAC. Available at: https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/Regional%20commissions%20paper%20on%20Innovative%20financing%20instruments_Draft.pdf
- UNGA, 1986. Declaration on the Right to Development. Adopted by General Assembly resolution 41/28 of 4 December 1986. Available at: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/rtd.pdf>
- UNGA, 2015. Basic Principles on Sovereign Debt Restructuring Processes. Resolution A/6910, 319/ September 2015. United Nations General Assembly. Available at: <https://digitallibrary.un.org/record/804641?v=pdf>
- UNGA, 2024. Pact for the Future. Resolution adopted by the General Assembly on 22 September 2024 (A/RES/791). Available at: <https://docs.un.org/en/A/RES/791>

UNICEF, 2022. Debt distress in MENA and its implications for social spending on children. Social Spending Monitor Briefs. UNICEF Innocenti. Available at: <https://www.unicef.org/innocenti/media/6791/file/UNICEF-Social-Spending-Monitor-Update-MENA-Report-Nov-2021.pdf>

Wells R. Tolerance of arrearages: How IMF loan policy can effect debt reduction. The American Economic Review. 1993 Jun 1;83(3):62133-.

Willems, T. and Zettelmeyer, J., 2022. Sovereign debt sustainability and central bank credibility. Annual Review of Financial Economics, 14(1), pp.7593-.

Woolfenden, T., 2025. Debt-for-nature swaps reduce debt seven times less than debt restructurings. Debt Justice, 29 May. Available at: <https://debtjustice.org.uk/press-release/debt-for-nature-swaps-reduce-debt-seven-times-less-than-debt-restructurings>

World Bank, 2020. How Transparency Can Help the Middle East and North Africa. MENA Economic Update April 2020. Available at: <https://documents1.worldbank.org/curated/pt/343911586470772558/pdf/Middle-East-and-North-Africa-Economic-Update-April-2020-How-Transparency-Can-Help-the-Middle-East-and-North-Africa.pdf>

World Bank, 2021. Lebanon Economic Monitor, Spring 2021: Lebanon Sinking (To the Top 3). Available at: <https://lebanon.un.org/sites/default/files/202106-/Lebanon-Economic-Monitor-Lebanon-Sinking-to-the-Top-3.pdf>

World Bank, 2022. Lebanon Public Finance Review: Ponzi Finance? World Bank. Available at: <https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/0d0ca056-f0415-a8f-95f5276225248-b7e/content>

World Bank, 2022a. Lebanon Economic Monitor, Fall 2022: Time for an Equitable Banking Resolution. Available at: <https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-fall-2022-time-for-an-equitable-banking-resolution>

World Bank, 2023. Iraq Economic Monitor, Spring/Summer 2023: Reemerging Pressures – Iraq’s Recovery at Risk. Washington, DC: World Bank. Available at: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099453507282342287>

World Bank, 2024a. Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative. Available at: <https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/hipc>

World Bank, n.d. The World Bank in Iraq – Overview. [Accessed 27 July 2025]. Available at: <https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview>

Yerkes, S., McCoy, J., Stronski, P., de Waal, T., Brechenmacher, S., Pierini, M., Sayigh, Y. and Meddeb, H., 2022. Global Lessons for Tunisia’s Stalled Transition. Carnegie Endowment for International Peace.

الملحق 1: الحدود الإرشادية لمخاطر السيولة مقابل الملاعة المالية (إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاستدامة ديون البلدان منخفضة الدخل)

يستخدم إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاستدامة ديون البلدان منخفضة الدخل معايير مرجعية للدين العام لتحديد المخاطر الناجمة عن التعرضات الأوسع للديون. ويعتمد على أربعة مؤشرات نسب رئيسية، لكل منها حدود دنيا محددة، تعمل نظام تبيه لاستدامة الدين. تُستخدم هذه المؤشرات وحدودها لتقييم ما إذا كان البلد يقع في «منطقة خطرة» فيما يتعلق باستدامة الدين، ولتحديد ما إذا كان الخطر نابعاً من مشاكل السيولة أو الملاعة المالية. أما

المؤشرات الأربع فهي كالتالي (IMF, 2018):

أ) نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات (PPG):

ب) نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الإيرادات (PPG):

ج) القيمة الحالية (PV) لنسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (PPG):

د) القيمة الحالية (PV) لنسبة الدين الخارجي إلى الصادرات (PPG).

يجدر ملاحظة أن الحدود²⁴ المستخدمة في إطار قدرة الدول منخفضة الدخل على تحمل الدين مصممة أساساً للدول منخفضة الدخل. لذلك، لا تطبق هذه الحدود على الدول متعددة الدخل في المنطقة. مع ذلك، يمكن أن يُشكل تحليل اتجاهات هذه المؤشرات أدلة عملية لتقييم ما إذا كانت الدولة تسير في مسار محفوف بالمخاطر فيما يتعلق باستدامة الدين، أي ما إذا كانت تواجه مشاكل تتعلق بنقص السيولة أو الإعصار.

عبدات الدين الخارجي لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي (PPG)

عبدات الدين الخارجي		القيمة الحالية لعبدات الدين الخارجي، كنسبة من:		القدرة على تحمل الدين
الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي	
14	10	140	30	ضعيف
18	15	180	40	متوسط
23	21	240	55	قوي

المصدر: مذكرة إرشادية بشأن إطار استدامة الدين المشتركة بين البنك والصندوق للبلدان المنخفضة الدخل (IMF 2018, p.30).

غالباً ما تواجه العبدات المستخدمة في إطار عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدعم القدرة على السداد (SLF) انتقاداتٍ لطبيعتها العشوائية وقدرتها المحدودة على التنبؤ بمخاطر التخلف عن السداد. علاوةً على ذلك، لا يوجد مبررٌ للبقاء على عبادت ثابتة بمرور الوقت، لا سيما في ظل البيئة الاقتصادية الكلية المتغيرة باستمرار. ومع ذلك، يمكن استخدامها كمعايير عملية. وكما يشير ألينبيه وكيسيلر (2022)، يمكنها التأثير على مزيج القروض/المنحة للبنك الدولي في إطار سياسة تمويل التنمية المستدامة، ويمكن استخدامها لتحديد حدود الاقتراض غير الفيشر. كما يستخدم صندوق النقد الدولي هذه العبدات لتحديد أهداف إعادة هيكلة الدين.

الملحق ٢: ملخص ونقد لمبادرات مختارة لتخفييف أعباء الديون

سعت عدة مبادرات عالمية على مر السنين إلى معالجة تحديات الدين السيادي وتخفيف أعباء الدول المثقلة بالديون. وقد هدفت هذه الجهد إلى إرساء إطار لإدارة أزمات الدين السيادي، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ودعم تنمية أقوى دول العالم. وفيما يلي بعض المبادرات الرئيسية .(IMF 2017, 2023; World Bank 2024a)

تهدف مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، التي أطلقتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام 1996، إلى تخفيف أعباء الدين بشكل كافٍ على الدول الفقيرة المثقلة بدينون لا يمكن تحملها، مما يُخفّض أقساط ديونها الخارجية إلى مستويات يمكن التحكم فيها. ويتعین على الدول المؤهلة إكمال عملية من مرحلتين، تشمل إصلاحات السياسات وتنفيذ ورقة استراتيجية الدد من الفقر، لتكون مؤهلة للحصول على تخفيف كامل لأعباء الدين.

في عام 2005، وُسّعت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) بإدخال مبادرة تخفيف أعباء الدين المتعددة الأطراف (MDRI)²⁵ لتعزيز التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. تُطبق هذه المبادرة، التي اعتمدها صندوق النقد الدولي أواخر عام 2005، اقتراً من مجموعة الثنائي لإنفاذ ديون صندوق النقد الدولي، والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، وصندوق التنمية الأفريقي (AfDB) بنسبة 100% للدول التي تستوفي معايير استكمال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. يسمح هذا للدول التي تُكمل عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالحصول على إلغاء كامل لديونها المؤهلة من هذه المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، في عام 2007، قدم بنك التنمية للبلدان الأمريكية تخفيفاً إضافياً لأعباء الدين للدول الخمس الفقيرة المثقلة بالديون في نصف الكره الغربي، بما يتجاوز أحجام مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

أثارت منظمات المجتمع المدني مخاوف من أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف أعباء الدين المتعددة الأطراف قد لا تعالجان قضيـا حقوق الإنسان بشكل كامل. على الرغم من أن هذه البرامج تقدم تخفيفاً كبيراً للديون، إلا أنها غالباً ما تتطلب إصلاحات اقتصادية قد تؤدي إلى تدابير تقشفية في الدول الفقيرة، مما قد يقلل الإنفاق الاجتماعي على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم. ويمكن أن يضعف هذا التخفيف قدرة الدول المديونة على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، لا سيما في ضمان الوصول الكافي إلى الخدمات الأساسية. وإدماج اعتبارات حقوق الإنسان بفعالية، لا بد من اتباع نهج شاملة تُعطي الأولوية للحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة إلى جانب تخفيف أعباء الدين.

في عام 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة المبادئ الأساسية لعمليات إعادة هيكلة الدين السيادية (UNGA 2015). وتركز هذه المبادئ على الشفافية والنزاهة والمعاملة العادلة والمحاسبة السيادية والشرعية والاستدامة، بهدف إنشاء إطار عمل عادل ومستدام لإدارة أزمات الدين السيادية. وبدعم من 136 دولة ومعارضة ست دول، يمثل هذا القرار تقدماً ملحوظاً نحو إطار دولي لإعادة هيكلة الدين. ورغم مخاوف الدول المتقدمة بشأن إنفاذ الالتزامات التعاقدية، يعتقد المؤيدون أنه يعزز الاستقرار المالي ويدعم التنمية الاقتصادية.

²⁵ وفقاً للبنك الدولي (2024)، قدمت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفييف أعباء الدين (MDRI) مجتمعين حتى الان أكثر من 100 مليار دولار أمريكي لتخفييف أعباء الدين عن 37 دولة، معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء، ورغم هذه الجهود الكبيرة، لا تزال هناك تحديات في منع تكرار مستويات الدين غير المستدامة. تُقدم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي أطلقتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهما دائنة أخرى، تخفيفاً في أعباء الدين للدول التي تستوفي معايير صارمة، مما يضمن لها الحفاظ على مستويات الدين معقولة ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفي نيسان/أبريل 2020، أطلقت مجموعة العشرين مبادرة تعليق خدمة الدين (DSSI) استجابةً للتأثير الاقتصادي لجائحة كوفيد-19. بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، هدفت المبادرة إلى توفير إغاثة مؤقتة لأفقر دول العالم من خلال تعليق مدفووعات خدمة الدين من أيار/مايو 2020 إلى كانون الأول/ديسمبر 2021. وقد سمح ذلك لهذه الدول بإعادة توجيه مواردها المالية نحو جهود الاستجابة لجائحة. وعلى الرغم من تقديم إغاثة قصيرة الأجل، واجهت مبادرة تعليق خدمة الدين تحديات، بما في ذلك إدجام الدائنين من القطاع الخاص عن المشاركة وفشلها في معالجة القضايا النظمية الكامنة وراء أزمة الدين في الجنوب العالمي (Fresnillo 2020).

ولمعالجة أوجه القصور في مبادرة تعليق خدمة الدين وتوفير إطار أكثر شمولاً لإعادة هيكلة الدين في الدول منخفضة الدخل، مع ضمان مشاركة أوسع للدائنين، أطلقت مجموعة العشرين الإطار المشترك في مايو 2020 (Club de Paris, 2020). بالنسبة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني في دول الجنوب العالمي، يثير الإطار المشترك لمعالجة الدين، بما يتجاوز مبادرة خدمة الدين، مخاوف بشأن قدرته على معالجة مواطن الضعف المرتبطة بالدين مع حماية حقوق الإنسان. ولا تزال فعاليته في ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان غير مؤكدة، في حين تُشكل محدودية الشفافية والشفافية في عمليات صنع القرار تحدياتٍ تتعلق بالمساءلة. علاوةً على ذلك، فإن اعتماد الإطار على البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي، والتي تُعطي الأولوية في كثير من الأحيان لضبط أوضاع المالية العامة، قد يقيّد الإنفاق الاجتماعي. وأخيراً، فإن استبعاد البلدان من متوسطة الدخل التي تواجه تحديات الدين متزايدة يهدد بتعويض أوجه عدم المساواة وتفويض حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (Munavar, 2020; Fresnillo, 2021).

أما في المنطقة العربية، فقد أطلقت الإسكوا آلية مبادلة ديون المناخ/أهداف التنمية المستدامة (DSM) لمعالجة أعباء الدين، وتعزيز تمويل المناخ، ودعم أهداف التنمية المستدامة. تُحَوَّل هذه الآلية مدفووعات الدين الوطنية إلى استثمارات في مشاريع مرنة في مواجهة تغير المناخ من خلال التعاون بين المدينيين والدائنين والمانحين. وتشمل الفوائد تخفيف أعباء الدين عن الدول المدية، وزيادة الاستثمار في مشاريع المناخ، وتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس. يستفيد الدائنوون من انخفاض مخاطر التخلف عن السداد، مع دعم مشاريع المناخ دون تكاليف معاملات (UNESCWA 2022a). ومع ذلك، قد تواجه هذه العملية تحديات، بما في ذلك تعقيد المفاوضات بين الدائنين والمدينيين، وخاصةً عند ربط شروط محددة باستخدام أموال المبادلة. وهذا يثير تساؤلات حول طبيعة الاستراتيجيات وآثارها على حقوق الإنسان وحق الدول العربية في إعطاء الأولوية للإنفاق الاجتماعي.



annd
Arab NGO Network
for Development

شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية

www.annd.org

f o X in y